

النزاع العربي - الإسرائيلي: للتوصل إلى سلام دائم

تقرير الشرق الأوسط رقم 58 - 5 تشرين الأول (أكتوبر) 2006

جدول المحتويات

I خلاصة وتوصيات
1 1. مقدمة
2 أ _ المشهد الفلسطيني
2 1- الاتفاق تجريبي حول الاتفاق
7 2- دور المجتمع الدولي
9 3- أي نوع من عمليات السلام
9 ب _ المشهد الاسرائيلي
13 ج _ المشهد السوري
16 د _ المشهد اللبناني
18 هـ _ المشهد العربي والاوروبي
18 1- العالم العربي و عملية السلام بعد حرب "الجنديين"
19 2- المجموعة الأوروبية تبحث عن دور
21 3. مبادرة سلام جديدة للشرق الأوسط
 أ. أحياء وتعزيز اللجنة الرباعية 21
22 ب. إعادة إطلاق مبادرة بيروت، والدفع باتجاه حوار عربي - إسرائيلي
22 ج. تحقيق توافق إسرائيلي - فلسطيني
24 د. التعامل مع سوريا، اكتشاف أفق اتفاقية إسرائيلية سورية
24 هـ. تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1701، بحكمة وكياسة
25 الملاحق
27 الملحق أ: خارطة إسرائيل
28 الملحق ب: خرائط الأراضي المحتلة
29 الملحق ج : بيان زعماء العالم 4 أكتوبر 2006
30 الملحق د : اتفاق عباس- هنية

النزاع العربي - الإسرائيلي: للتوصل إلى سلام دائم

ملخص تنفيذي وتوصيات

المفاوضات الإسرائيلية - السورية وصلت إلى طريق مسدود في عام 2000، وما رافق ذلك من تداعيات على لبنان وفلسطين وغيرهما من المناطق. اليوم، سوريا معزولة، بعد أن عزلها لاعبون دوليون رئيسيون، وهي عازمة على الصمود في انتظار انتهاء فترة رئاستي بوش وشيراك. الأنظمة العربية المتحالفة مع واشنطن، والتي اعتمد كثير منها، على نصر إسرائيلي سريع ضد حزب الله، والتي كانت تأمل في تعبئة مواطنيها ضد ما يُسمى بالهلال الشيعي بقيادة طهران، قد أخطأت خطأً مضاعفاً. لقد صمد حزب الله، كما أن جماهيرها السنوية اصطفت مؤيدة للحركة الشيعية الإسلامية، بدلاً من الوقوف ضدها. واليوم، تبدو شرعية تلك النظم منقوصة أكثر من أي وقت مضى. دعاة الخيار الدبلوماسي العرب، أصبحوا بدرجة متزايدة في موقع الدفاع، بينما صعد نجم دعاة المقاومة المسلحة. الإدارة الأمريكية، المسكونة بالعراق وإيران، لا تعطي أوهن الإشارات بإعادة النظر في موقفها: لا تعامل مع حماس حتى تستجيب لشروط اللجنة الرباعية؛ لا تعامل جدي مع سوريا؛ وافقار عام للاهتمام في الصراع العربي - الإسرائيلي. وفي الحقيقة، وبالنظر إلى تمزق شرعيتها الإقليمية ومصادقيتها، فإن البعض يشك بأن تكون الولايات المتحدة في وضع يتيح لها تجديد الجهود، حتى لو رغبت في ذلك.

ومع ذلك، فإن هذه الحالة الكئيبة التي تبدو عليها الأمور، هي سبب مهم يدعو إلى بذل جهود دولية عاجلة. ذلك أن سنوات من الإهمال المتعمد، قد أحدثت شللاً في القوى البراجماتية، على امتداد المنطقة، وجعل التوصل إلى السلام أكثر صعوبة بما لا يقاس. انتظار بضع سنوات أخرى، من شأنه جعل التوصل حتى أشد صعوبة. بعض العناصر الواعدة قائمة: إمكانية إقامة حكومة وحدة وطنية فلسطينية، مناداة سوريا المتكررة لاستئناف المفاوضات، رغبة

إذا كان هنالك من بريق أمل في التطورات الكارثية المتتابة في الشرق الأوسط، فهي أنها قد تعطي دفعة جديدة للبحث عن تسوية شاملة للصراع العربي - الإسرائيلي. يجب أن نعترف بأنه أمل ضعيف. فمذ انهيار عملية السلام في أواخر 2000، لم يُبد أي من الفرقاء في المنطقة القدرة المناسبة أو الرغبة في التوصل إلى حل توافقي مقبول، بينما أبدت المجموعة الدولية من التهاون أكثر مما أبدت من التصميم. بيد أن الحرب اللبنانية جاعت بمثابة جرس إنذار: ما دام أن الجنور السياسية للصراع العربي - الإسرائيلي لم تعالج، فسوف تظل مصدرًا لا ينضب وذريعة للقمع والرادكالية وسفك الدماء، في المنطقة وخارجها سواء بسواء. لقد حان الوقت الآن لإعطاء دفعة دولية، لإطلاق مبادرة سلام جديدة.

أسباب التشكيك عديدة. فبعد ست سنوات من آخر جهد حقيقي بذل من أجل السلام، فإن أي شكل من أشكال الثقة التي كانت قائمة بين الفرقاء قد انهار. الكيان الفلسطيني، الذي يتلقى الضربات من الداخل والخارج، والذي يتعرض لتشرذم متزايد، يبدو على حافة التفكك التام. من الصعب تصور أي من القوى السياسية، قادرة على التفاوض بفعالية مع إسرائيل، وبأية صلاحيات، وبأية قدرات على ترجمة أية اتفاقية قد يتوصل إليها، إلى حقائق جديدة على الأرض. إسرائيل، التي خرجت لتوها من الصدمة اللبنانية، والتي مازالت تكافح في غزة، والتي يهزها تصور بتنامي متصاعد في العالم الإسلامي، برفض وجودها، لا تبدو في مزاج لتقديم تنازلات سياسية. وبدلاً من ذلك، فإن طبقتها السياسية تبدو مقطعة بين الرغبة في إحياء قوة الردع الإسرائيلية، والتي تعتقد أنها قد زالت بشكل خطير، وبين توجيه أصابع اللوم الذي لا مندوحة عنه بعد الحرب، والذي يهدد بإسقاط الحكومة. لا يؤدي أي من التوجهين إلى تحركات سلام كبيرة.

وفي رسم آلية جديدة، يجب أن لا تغيب عن البال، الدروس القديمة الجوهرية: الحاجة إلى تحديد الهدف النهائي مبكراً، أي شكل التسوية؛ أهمية فريق ثالث فعال لرعاية المفاوضات، والتقييد بأية اتفاقيات مرحلية يتم التوصل إليها؛ ضرورة تجنب فجوة بين الكلام المنمق في طاولة المفاوضات، والتطورات الهادمة على الأرض. وبشكل أكثر محتوى ومحسوسية، يجب على الآلية الجديدة:

- أن تكون شاملة وجامعة لكافة الفرقاء، بحيث تتيح لجميع الفرقاء الذين لهم مصلحة في النتائج، بالمشاركة. وكما بينت الأزمة اللبنانية مرة أخرى، فإن القضايا متشابكة. حزب الله كان مدفوعاً، ولو جزئياً، بتفاهم الصراع في غزة؛ تهمة سوريا وإيران، لم يعط أياً منهما أي سبب لتقييد الحركة الإسلامية؛ لحزب الله وحماس روابط قوية مع دمشق وطهران؛ الولايات المتحدة وإسرائيل رأتا في الحرب اللبنانية حرباً بالإنابة مع طهران؛ لبنان أوضح أنه لن يوقع معاهدة سلام مع إسرائيل، قبل أن تفعل سوريا ذلك؛ وبشكل أوسع، فإن التطبيع العربي مع إسرائيل (وهو الجائزة الكبرى لأية صفقة سلام)، يتطلب تسوية جميع القضايا المتعلقة المنبثقة عن النزاع العربي - الإسرائيلي. معالجة لبنان هي أولوية ملحة، ولكنها وحدها لا تكفي؛ الصراع اللبناني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بقضايا إقليمية أوسع، والتي، إن تركت بدون معالجة، تحمل أخطار دفع الشرق الأوسط إلى شفير الهاوية. كذلك، سوف يكون صعباً تحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، بدون حل سلمي للمسألة النووية الإيرانية، وحوار أمريكي/ إيراني أوسع.

- أن يقدم منذ البداية، أفقاً سياسياً واضح، وكذلك وسائل ذات مصداقية للوصول إليه. الهدف يجب أن يوضح بشكل لا غموض فيه بأنه، الأمن والاعتراف التام بدولة إسرائيل، ضمن حدود دولية معترف بها؛ إنهاء الاحتلال للشعب الفلسطيني، وقيام دولة مستقلة ذات سيادة، على أساس حدود 1967، تكون القدس الشرقية عاصمتها؛ وحل عادل لقضية اللاجئين، واسترجاع سوريا لأراضيها المحتلة؛ ودولة لبنانية كاملة الاستقلال والسيادة.

- أن يكون واقعياً وأن يعكس الأوضاع على الأرض، وبكلمات أخرى أن تبدأ بما هو قابل للتطبيق؛ وقف

متزايدة لدى الأنظمة العربية لتجديد عملية السلام، وحتى بحث إسرائيل عن بديل آخر إلى الأمام، بعد انهيار تجربتها الانفرادية عن جانب واحد.

يضاف إلى ذلك، أن غياب مبادرة، هو في حد ذاته خيار سياسة من شأنها، بشكل لا مفر منه، التأثير تأثيراً سلبياً مهماً. إن استمرار الصراع العربي الإسرائيلي، بكل الغضب الذي يثيره، يُغذي الحركات الجهادية المتطرفة في العالم الإسلامي؛ ويعمق العداء تجاه الغرب وبالأخص تجاه الولايات المتحدة؛ يؤدي إلى راديكالية السكان المسلمين في أوروبا الغربية؛ ينال من سمعة الحكومات الموالية للغرب؛ يعمق الانقسام الضار بين العالمين الإسلامي والغربي؛ وكذلك، وكما حذر المسؤولون السوريون والإسرائيليون، يزرع بذور الحرب العربية - الإسرائيلية القادمة. حل النزاع، لن يكون الشرط الكافي لمعالجة مثل تلك القضايا العميقة الجذور، ولكنه، بناءً على جميع المعلومات المتوفرة، شرط ضروري.

التمنع الأمريكي والإسرائيلي عن التحرك، يصاحبه الهشاشة القصوى للأوضاع، يعني أن على الآخرين - الأمم المتحدة، المجموعة الأوروبية والعالم العربي - أن يتخذوا الآن خطوات إلى الأمام، مع أفكار جديدة ومبادرات، بحد أعلى من الأمل، في إقناع واشنطن بالعمل، وبحد أدنى بأن لا تظل تلك القوى رهينة سلبيتها وجمودها. التحدي هو في وضع مبادرة أو مجموعة من المبادرات، تكون جريئة، إلى الحد الذي يحدث تغييراً في التصورات والحقائق الإقليمية، ولكن ليست من الصدامية بحيث تثير الإفشال من قبل الولايات المتحدة وإسرائيل. كثيرون تقدموا بفكرة عقد مؤتمر سلام دولي؛ الجامعة العربية دعت مجلس الأمن الدولي بأخذ دور قيادي نحو رعاية وتوجيه تسوية شاملة.

الرأيان كلاهما لهما مزايا؛ ولكن في هذه المرحلة، لا يتوقع نجاح أي منهما بسبب معارضة واشنطن وإسرائيل. إن مؤتمراً يتوافق مع الذكرى الخامسة عشرة لمؤتمر مدريد للسلام، ويحضره جميع اللاعبين الحاليين من ذوي العلاقة، قد يشكل أبرز منصة إطلاق لمفاوضات متجددة. الفكرة تستحق المتابعة، ولكن قد يستغرق الأمر شهوراً لتنظيمه، والوصول إلى اتفاق حول المدعويين، وشروط مرجعيته؛ تقدم في المحتوى، وليس معركة تتصل بالإجراءات، هو ما تحتاج إليه المنطقة بشدة.

2. أصدر أمراً إلى اللجنة الرباعية وشركاءها الإقليميين، بتقديم تقرير كل 30 يوماً، عن التقدم الذي يتم إحرازه نحو هذا الهدف.

3. أصدر قراراً تابعاً لقرار 1701 يدعو إلى:

(أ) إصلاح شامل للأمن اللبناني، بمساعدة فرقاء من الخارج، على أساس الحاجة لتأكيد سيادة الدولة والدفاع عن سلامتها الإقليمية.

(ب) مساعدات مالية دولية مستدامة وكبيرة، من خلال الحكومة وتركز على المناطق المهملة والتي دمرت في الحرب في الجنوب وفي البقاع؛

(ج) جهود عميقة لمعالجة القضايا الإسرائيلية - اللبنانية العالقة، بما في ذلك تبادل الأسرى، وقف الانتهاكات الإسرائيلية لسيادة لبنان، وإيجاد حل لوضع مزارع شبعا المتنازع عليها، عن طريق نقل إدارتها إلى الأمم المتحدة تحت إشراف اليونيفيل، ريثما يتم الوصول إلى اتفاقيات سلام إسرائيلية - سورية، وإسرائيلية - لبنانية.

إلى أعضاء اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة، الولايات المتحدة، المجموعة الأوروبية، روسيا):

4. بالاشتراك مع مجموعة جوهريّة من اللاعبين الإقليميين (الجامعة العربية، البلدان العربية المحورية، تركيا) تابعوا المبادرات التالية:

(أ) ساعدوا في التوصل إلى اتفاق بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، يتضمن فوراً تبادل الأسرى، ووفقاً متبادلاً وشاملاً لوقف إطلاق النار، مواصلة إسرائيل نقل الضرائب المستحقة للفلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية، تجميد الاستيطان، تنفيذ اتفاق تشرين الثاني 2005 حول مراقبة وتوصل، وانسحاب للقوات الإسرائيلية، أولاً، إلى المراكز التي كانت تحتلها

إطلاق نار متبادل بين الإسرائيليين والفلسطينيين، يرافقه خطوات تسمح للحكومة الفلسطينية بأن تحكم، وللاقتصاد الفلسطيني بالانتعاش؛

- البناء على الأدوات القائمة المقبولة مثل، اللجنة الرباعية، ولكن إعطائها صفة أكثر شمولاً، وإشرافاً أكبر ودوراً مساعداً أقوى، والتأكد بأن اللاعبين الأوروبيين والعرب، سوف يمسكون بزمام المبادرة، بدلاً من انتظار استفاقة أمريكية، تبدو أقل احتمالاً بشكل مزيد،

- العمل على مشاركة أكبر كثيراً للدول العربية، والتي لها دافع في التوصل إلى تسوية (لتعزيز مشروعيتها، وإثبات أن الدبلوماسية وليس العمل المسلح، فعال)، والوسيلة لتحقيق ذلك (مبادرة جامعة الدول العربية في بيروت عام 2002، التي لم تستغل، والتي تدعو إلى تطبيع شامل مع إسرائيل مقابل انسحاب كامل).

الشرق الأوسط غارق في أسوأ أزمة مرت عليه منذ سنوات، ودون حل مستقر منظور. المحللون والمراقبون يُسرعون إلى القول بأن الظروف هي أبعد ما تكون عن المثالية، لإطلاق مبادرة سلام عربية - إسرائيلية. إنهم محقون. بيد أن الوقت لتحقيق تسوية تفاوضية يضيع سراعاً.

توصيات

إلى مجلس الأمن الدولي

1. أصدر قراراً يدعو الدول الأعضاء في اللجنة الرباعية (الأمم المتحدة ممثلة بالسكريتر العام، والولايات المتحدة، والمجموعة الأوروبية وروسيا). بأن تعمل عن قرب مع الشركاء الإقليميين (الجامعة العربية، البلدان العربية وتركيا)، من أجل تنفيذ مبادرة تهدف إلى تحقيق تسوية عربية - إسرائيلية شاملة، على أساس قرار مجلس الأمن الدولي رقم 242 (1967) و 338 (1973)، ومبادرة الجامعة العربية في بيروت عام 2002، وخارطة الطريق 2003.

6. قبل انتهاء فترة ولايته، إلقاء خطاب رئيسي حول الشرق الأوسط، يبين معالم تسوية عربية - إسرائيلية شاملة، ويؤكد الحاجة إلى تحرك سريع، والمخاطر التي ينطوي عليها التأخير، وأوضح كم هي متقاربة، وجهات نظر الفرقاء حول جوهر القضايا، وتوضيح أن على من يخلفه متابعة هذا الموضوع.

إلى منظمة التحرير الفلسطينية، السلطة الفلسطينية، فتح، حماس وغيرها من المنظمات الفلسطينية ذات العلاقة:

7. بذل كل جهد ممكن لإقامة حكومة وحدة وطنية، على أساس وثيقة التوافق الوطني، وإصلاح منظمة التحرير الفلسطينية، وفق ما نصت عليه اتفاقية أذار في القاهرة.

8. إطلاق سراح العريف شاليت، في إطار تبادل للأسرى، وإعادة تثبيت الهدنة، وإيقاف جميع الميليشيات عن إطلاق الصواريخ.

9. تمكين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية رسمياً، من إجراء مباحثات سياسية مع إسرائيل، حول تسوية سياسية على المدى الأبعد، وإعلان أن أية اتفاقية سوف توضع للاستفتاء الوطني، والتعهد بالتقيد بنتائج مثل هذا الاستفتاء.

إلى حكومة إسرائيل:

10. إطلاق سراح أعضاء الوزارة الفلسطينية والبرلمانيين الفلسطينيين الذين اعتقلوا مؤخراً، والبدء في إطلاق سراح غيرهم من السجناء الفلسطينيين (مثل أولئك الذين لم توجه إليهم أية تهمة، أو الذين اتهموا بتهم خفيفة، أو المصابين بأمراض خطيرة، أو من هم قاصرين).

11. الموافقة على وقف لإطلاق النار، ينص على وضع حدٍ للعمليات العسكرية في الأراضي المحتلة، وفي الوقت ذاته، فتح المعابر الحدودية، وفق الاتفاقية الخاصة بحرية الحركة والوصول؛ ورفع الحظر المفروض على تنقلات قطاعات من الشعب الفلسطيني، وإزالة المراكز النائية، ووقف نشاطات الاستيطان، واستئناف تحويل عوائد الضرائب

قبل 28 أيلول 2000، وفيما بعد من مناطق أخرى في الضفة الغربية.

(ب) أقم وجوداً للمراقبة على الأرض، للتحقق من تقيد الجانبين بوقف إطلاق النار.

(ج) إنهاء المقاطعة المالية والدبلوماسية للسلطة الفلسطينية، في ضوء خطوات تتخذها إزاء وقف متبادل لإطلاق النار.

(د) المساعدة في مباحثات بين منظمة التحرير الفلسطينية والقيادات الإسرائيلية، حول القضايا السياسية الجوهرية، التي تقف في طريق تحقيق اتفاقية نهائية.

(هـ) إجراء محادثات موازية مع إسرائيل وسوريا ولبنان، لتمهيد الطريق أمام استئناف المحادثات الإسرائيلية - السورية، والإسرائيلية - اللبنانية حول معاهدات سلام.

(و) في الوقت المناسب، ولكن دون تأخير غير ضروري، وضع أطر تفصيلية فيما يتعلق بسلام عربي - الإسرائيلي فعال، في نطاقه الإسرائيلي - الفلسطيني، والإسرائيلي - السوري، والإسرائيلي - اللبناني،

(ز) تقديم تقارير شهرية إلى مجلس الأمن حول التقدم الذي يتم تحقيقه في تلك المسارات المختلفة.

إلى الجامعة العربية:

5. اقتراح مباحثات مباشرة مع الحكومة الإسرائيلية، لشرح وبحث مبادرة بيروت لعام 2002، وأطلاق حملة دبلوماسية عامة، تستهدف بشكل خاص الولايات المتحدة وإسرائيل، لشرح تلك المبادرة.

إلى سكرتير عام الأمم المتحدة كوفي عنان:

سوريا، إلى الشعب الإسرائيلي (مثلاً، اقتراح اجتماع بين الأسد وأولمرت)، لدفع عملية السلام.

17. الدخول في حوار علني مع لبنان، يهدف إلى توضيح ومعالجة المصالح المشروعة للفريقين.

إلى حكومة لبنان:

18. الموافقة على مباحثات مع اللجنة الرباعية المعززة، حول آفاق تسوية إسرائيلية - لبنانية.

19. المساعدة في تطبيق متابعة لقرار مجلس الأمن، عن طريق:

(أ) التعهد، بالتعاون مع الشركاء الدوليين، بإجراء إصلاح أمني شامل، يهدف إلى إعادة بناء، والدفاع عن سيادة الدولة على أراضيها، مع التأكيد على القدرات الدفاعية، وتعزيز الجيش كأداة للدفاع الوطني.

(ب) التأكد من أن مثل هذا الإصلاح الأمني، لن يستخدم لتحقيق أية أجندات دولية أو حزبية داخلية.

(ج) تركيز المساعدات الاقتصادية على الجنوب اللبناني المهمل وسهل البقاع؛

(د) تسهيل نزع سلاح حزب الله تدريجياً، عن طريق معالجة قضايا إسرائيلية - لبنانية عالقة (تبادل الأسرى، انتهاك سيادة لبنان، ومزارع شبعا)؛ وإصلاح ودمقرطة النظام السياسي اللبناني، وتوزيع الموارد بشكل أكثر عدالة.

العائدة للسلطة الفلسطينية، وسحب الجيش الإسرائيلي تدريجياً من مراكز التجمعات السكانية الفلسطينية.

12. البدء بمباحثات سياسية مع القيادة الفلسطينية، بشأن تسوية سياسية على المدى البعيد.

13. الموافقة على محادثات مع اللجنة الرباعية المعززة، حول آفاق تسويات إسرائيلية - سورية، وإسرائيلية - لبنانية، وكذلك مبادرة السلام التي قدمتها الجامعة العربية في عام 2002.

14. المساعدة في تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1701، عن طريق:

(أ) إلى المدى الذي يتمتع فيه حزب الله عن نشاطات معادية، وقف جميع العمليات في الأراضي اللبنانية، بما في ذلك إلقاء القبض على النشطاء والمدنيين في جنوب لبنان، والامتناع عن انتهاك حرمة الأجواء والمياه الإقليمية اللبنانية، أو توزيع المنشورات الدعائية.

(ب) التخلي عن اغتيال مسؤولي حزب الله؛ و

(ج) التعاون مع جهود الأمم المتحدة لمعالجة ما يتبقى من قضايا بين لبنان وإسرائيل، بما في ذلك تبادل الأسرى ومستقبل مزارع شبعا.

إلى الحكومة السورية:

15. الموافقة على التحدث مع اللجنة الرباعية المعززة، حول آفاق تسوية إسرائيلية - سورية.

16. تأييد محادثات الجامعة العربية مع القيادة الإسرائيلية، فيما يتعلق بمبادرة بيروت، والنظر في لفتة "منك" أي من

الصراع العربي - الإسرائيلي: للتوصل إلى سلام دائم

I. مقدمة

نادراً ما بدا الشرق الأوسط في السنوات العديدة الماضية بعيداً ومفتقراً لمخرج دبلوماسي كما هو الآن. فجميع الديناميكيات عملياً - سواء الانقسام والفوضى الفلسطينيان، وقلق إسرائيل بعد حرب لبنان، وعدم الثقة بالحكومات العربية الموالية للغرب، وغياب أي دور أمريكي ذي مصداقية لحفظ السلام، وتصاعد النزعة العسكرية والإسلامية، وتعاضم الدوري الإيراني - كلها تشير في اتجاه النزاع.

من الصعب في مثل هذه البيئة العدائية حتى مجرد توقع إمكانية قيام مبادرة جديدة لا يشوبها شك ثقيل؛ المؤكد، أن المنطقة سنستقبلها، على الأغلب، بالسخرية أكثر من الاقتناع. ومع ذلك، وبسبب ضعف العديد من الأطراف، إسرائيل ومعظم الدول العربية في المقام الأول، فقد تتوفر فرصة لملء الفراغ بأفكار بناءة. فمشاعر الخوف، وحتى الإحساس بالخطر، حول الاتجاه الذي قد تقود إليه التطورات ووجود إمكانية حقيقية لنشوب حرب غربية - إسرائيلية أخرى قد يبيت شعوراً بالخطر ويدفع الأطراف للقيام بدور لم يكونوا راغبين فيه في السابق.

ثمة مؤشرات مهمة بادية فعلاً. في إسرائيل، اضطر رئيس الوزراء الإسرائيلي أيهود أولمرت إلى تعليق خطته للقيام بانسحاب أحادي من أجزاء من الضفة الغربية، وهو بحاجة إلى خطة بديلة. والفلسطينيون الذين دفعوا إلى اليأس بسبب أوضاعهم الأمنية والاقتصادية الكارثية، أبدوا اهتماماً بالاتفاق على وقف لإطلاق النار طويل الأمد يمكن أن يتحول إلى شيء أكثر من ذلك. والدول العربية، وخاصة مصر، والأردن، والسعودية التي كانت موافقها موضع شك مواطنيها - أولاً بسبب قرارها معارضة حزب الله، وثانياً بسبب براعة حزب الله العسكرية - توافقة لإظهار أن الدبلوماسية أيضاً يمكن أن تعطي نتائج، لذلك فهي مستعدة أكثر من أي وقت مضى للمساعدة على الجبهة الإسرائيلية - الفلسطينية. أما سوريا، التي شجعها إنجاز حزب الله والتحالف مع إيران، رغم تقييدها بعزلتها النسبية، فقد أكدت مراراً رغبتها في استئناف المفاوضات مع إسرائيل. الولايات المتحدة، من دون استراتيجية خروج في العراق، وفي مواجهة إيران الواثقة من نفسها، ومع اهتزاز صورتها

بسرعة درامية في المنطقة، قد ترغب في إظهار قدر من النجاح على الجبهة الفلسطينية - الإسرائيلية. الاتحاد الأوروبي، المدعوم بدوره في لبنان والخائف من انتشار الغضب الإسلامي على أراضيه، يبدو قادراً ومستعداً للعب دور أنشط، وخاصة بالنظر إلى سلبية واشنطن النسبية. إسرائيل بحاجة إلى أجندة، والفلسطينيون بحاجة إلى مخرج، والدول العربية إلى نجاح، وسوريا إلى العودة للمشاركة، والاتحاد الأوروبي إلى تأكيد دوره، والولايات المتحدة إلى بعض الإنجازات، ولو طفيفة. وهذه ليست أسوأ بداية ممكنة، إذا أخذنا جميع الأشياء في الحسبان.

أي مما تقدم ليس حجة لديبلوماسية مغامرة أو مقامرة. بل يطرح حالة تستدعي جهوداً حقيقية وحذرة في الوقت نفسه للاستفادة من الاحتمالات المتاحة، والرغبة في تحقيق تقدم دبلوماسي بالتركيز على ما يمكن عمله في أثناء تلمس الطريق لتحقيق سلام عربي - إسرائيلي أكثر شمولاً. ويتعين أن يكون ذلك الجهد طموحاً إذا أريد له أن يكون ملهماً، وأن يعطي نتائج سريعة إذا أريد له إحياء الثقة، وأن يكون شاملاً - بكلمة أخرى، أن يضم سوريا وإيران - إذا أريد له النجاح⁽¹⁾.

II. تقييم المشهد

أ. المشهد الفلسطيني

مع استمرار عملية التصييق الدبلوماسي والاقتصادي على السلطة الفلسطينية، أصبحت الفوضى والمعاناة هما سمة الحياة اليومية في

(1) ما يعكس المشاعر الدولية القوية بضرورة قيام صنّاع السياسة بعمل سريع لتوليد زخم جديد للوصول إلى حل شامل، وقع 135 زعيماً عالمياً مرموقاً - من رؤساء سابقين، ورؤساء وزارات سابقين، ووزراء دفاع وخارجية، وزعماء الكونجرس، ومن رؤساء المنظمات الدولية، والفائزين بجائزة نوبل - بياناً يدعو للقيام بمثل هذا العمل، ونُشر في صحيفتي "نيويورك تايمز" و"الفايننشال تايمز" يوم 4 تشرين الأول (أكتوبر) 2006، ولقي تجاوباً واسعاً في افتتاحيات الصحف في مختلف أنحاء العالم؛ لمطالعة النص وأسماء الموقعين انظر الملحق ج.

الأراضي المحتلة. وسواء تعلق الأمر بوضعهم الداخلي، أو بالنزاع مع إسرائيل أو علاقتهم بالعالم الخارجي، بات الفلسطينيون ينظرون إلى المستقبل بقلق أكبر وعدم يقين أكثر من أي وقت مضى منذ اتفاق مدريد للسلام عام 1991. الأمور الأكثر إثارة للقلق هي التطورات الداخلية. انقطاع خدمات السلطة الفلسطينية؛ ونمو أنظمة توزيع الخدمات الموازية؛ ازدياد انعدام الأمن الغذائي؛ انهيار مؤشرات الصحة؛ إنهاك آليات مواجهة الأزمات الخاصة؛ والتي ولدت جميعها تغييرات اجتماعية بعيدة الأمد لن يكون من السهل تعديلها حتى لو بدأت الأموال بالتدفق غداً. لقد تزايد لجوء الفلسطينيين إلى السلاح للحصول على ما لم يعد في وسع المال شراؤه. لقد أصبحت البنادق والعصابات الأدوات الحاسمة للحصول على مدخل إلى الخدمات العامة والخاصة، سواء منها الطعام، أو الرعاية الصحية، أو الكهرباء أو الماء. السياسات الإسرائيلية تستنزفهم بالقدر نفسه. فنتيجة للإغلاقات⁽²⁾، جمدت إسرائيل تحويل عائدات الضرائب، والاقتصاد الفلسطيني يتراجع بشكل يبعث على الذهول. السلطة الفلسطينية ما زالت قائمة، لكن بالاسم فقط، تقريباً، وتفقر للقدرة على الحكم، وللسلطة السياسية. وغزة بشكل خاص في حالة سقوط كامل⁽³⁾.

ليس في الإمكان اتخاذ خطوة ذات قيمة -سواء لاستعادة الأمن والنظام الداخليين، أو إنهاء العنف الفلسطيني - الإسرائيلي، أو إعادة تنظيم وإحياء قوات الأمن- ما لم يتم عكس تلك التوجهات بسرعة وهذا بدوره سيتطلب تحريك حاسمين: إعادة تشكيل المشهد السياسي الداخلي، والأفضل أن يتم ذلك من خلال إقامة حكومة وحدة وطنية تشغل فيها كل من حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) مكانها الصحيح، وتغيير العلاقات بين السلطة الفلسطينية من جهة وإسرائيل والمجتمع الدولي من جهة أخرى، بهدف خفض مستوى العنف وإفساح المجال للاقتصاد الفلسطيني كي يتعافى وأن تتمكن الحكومة من ممارسة سلطاتها. التحرك الثاني يجب أن يتبع الأول مباشرة. السياسات المحلية الحالية "بها خلل وظيفي وتفقر للتماسك" لدرجة أن صياغة وفاق فلسطيني (من خلال حكومة وحدة وطنية أو أي صيغة أخرى مقبولة من حماس أو فتح) أصبح "شرطاً"

مسبقاً لكل ما عدا ذلك⁽⁴⁾، وفشل إسرائيل والمجتمع الدولي في الإفادة من حكومة وحدة وطنية بسرعة (بالموافقة على وقف متبادل لإطلاق النار بين الفلسطينيين وإسرائيل، ورفع الحظر الديبلوماسي والمالي عن الفلسطينيين والسماح لهم بحرية الحركة والمرور) قد يمثل انتكاسة كبرى تحرم الفلسطينيين من كل أمل باق⁽⁵⁾.

لقد أصبح تشكيل حكومة جديدة للسلطة الفلسطينية، وتبادل إسرائيلي فلسطيني للأسرى وإعادة العلاقات بين السلطة الفلسطينية والرابعة أموراً لا تتفصل عن بعضها لدرجة أن من الضروري حلها جميعاً للوصول إلى حل مرضي. الجانب المتقلقل هو أنه إذا لم تحل تلك القضايا، وتوصلت حماس إلى أنها ستحرم من فوزها المشروع في الانتخابات، فقد تفكر في أحد الخيارات المتعددة التالية: التخلي عن عملية التكامل السياسي، والعودة إلى النزاع المسلح أو السعي لإسقاط السلطة الفلسطينية⁽⁶⁾.

1. الاتفاق تجريبي حول اتفاق

يوم 11 أيلول 2006 توصل رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس (أبو مازن) ورئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية إلى اتفاق أولي لتشكيل حكومة وحدة وطنية كان من المتوقع أن تضم مختلف أطراف التنظيمات السياسية الممثلة في المجلس التشريعي الفلسطيني، وربما آخرين أيضاً، وكان هدفها الأول والأهم أن تمثل تقارباً عملياً ما بين فتح وحماس⁽⁷⁾. مسودة الاتفاق لم تغط تشكيلة الائتلاف الحكومي، لكنها وضعت إطار العمل السياسي بشكل عام. وبناءً على وثيقة المصالح الوطنية، اشتملت بداية على ثماني نقاط، وفي النهاية على سبع نقاط من ضمنها النقاط التالية:

(4) مقابلة Crisis Group مع مشرع فلسطيني مستقل، رام الله، أيلول 2006.

(5) مقابلة Crisis Group مع محلل فلسطيني، رام الله، أيلول 2006.

(6) "نحن على وشك فقدان السلطة الفلسطينية. لم يبق شيء، وحين تجوع أسدأ، فإنه يهاجم بشراسة. لن يكون أمامنا من خيار سوى العودة إلى الجهاد ومواصلة الانتفاضة. إن حرباً عنيفة مدمرة تقترب بسرعة". مقابلة Crisis Group مع حامد بيتاوي، برلماني من حماس، نابلس، أيلول 2006.

(7) للاطلاع على خلفية الموضوع وتحليلاته انظر Crisis Group تقرير الشرق الأوسط رقم 21، التعامل مع حماس، 26 كانون الثاني (يناير) 2004؛ Crisis Group تقرير الشرق الأوسط رقم 49، "داخل حماس: تحديات التكامل السياسي"، 18 كانون الثاني 2006، وCrisis Group، تقرير الشرق الأوسط رقم 54، "الفلسطينيون، إسرائيل، والرابعة: التراجع عن الحافة"، 13 حزيران 2006.

(2) تقول الأمم المتحدة أن إسرائيل تحتفظ داخل الضفة الغربية بـ547 حاجز طرق تقيد حركة الفلسطينيين، بزيادة مقدارها 47 بالمئة عن شهر آب 2005. تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية عن العبور والحماية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، آب 2006.

(3) الوضع الكارثي في غزة ستم دراسته بعمق أكبر في تقرير مقبل ل International Crisis Group.

3- ستحترم الحكومة الاتفاقات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، الإطار المرجعي السياسي للسلطة الفلسطينية، طالما أن ذلك يحافظ على المصالح الأساسية للشعب الفلسطيني ويحمي حقوقه.

4- ستدعم الحكومة جهود رئيس السلطة الفلسطينية لتطوير خطة فلسطينية للعمل السياسي تصمم لتحقيق الأهداف الوطنية على أساس مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، طالما أنها لا تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني⁽⁸⁾.

ويلتقي هذا إلى حد بعيد مع شروط اللجنة الرباعية الثلاثة ومع أنها لا تعترف صراحة بإسرائيل، ولا تصادق دون شروط على الاتفاقات السابقة أو نبذ العنف تحديداً، فإن إشارتها إلى المبادرة العربية، والتزامات منظمة التحرير الفلسطينية والشرعية الدولية تمثل خطوات حقيقية في هذا الاتجاه. وما كانت حماس لتوافق على كل ذلك. الحقيقة أنه حين ادعى الرئيس عباس في خطابه أمام الجمعية العامة يوم 21 أيلول بأن البرنامج يتطابق تماماً مع شروط الرباعية رد عليه رئيس الوزراء هنية والمنظمات الإسلامية ككل بعنف، وكان ذلك تطوراً وجه ضربة قوية للمفاوضات الفلسطينية البينية⁽⁹⁾. ومنذ ذلك الحين، أعلن العديد من زعماء حماس عن تراجعهم عن الاتفاق، وخاصة بالنسبة لقبول مبادرة الجامعة العربية⁽¹⁰⁾. لكن الدرس لم يكن أن حكومة الوحدة الوطنية هي قضية خاسرة، بل أن السعي لتشكيل مثل هذه الحكومة أمر ضروري ودقيق للغاية في الوقت نفسه.

يدور الحديث عن عدد من الروايات حول تسلسل الأحداث. أشار بعضها إلى أن هنية أعطى موافقة مشروطة لعباس في انتظار التشاور مع قادة حماس داخل الأراضي المحتلة وخارجها⁽¹¹⁾. وتؤكد أخرى أن

هنية بدأ في التراجع على الفور في مواجهة معارضة زملائه⁽¹²⁾. ورغم ذلك، أكد بعض مسؤولي حماس لعباس أن لديه حرية مطلقة في اتخاذ الخطوات المناسبة خلال زيارته المقبلة إلى الأمم المتحدة لكسر الحصار "وأن حماس لن تزاود عليه"⁽¹³⁾. ومع ذلك، لم يكذب عباس يغادر إلى نيويورك حتى أصدر قادة حماس اعتراضاتهم على مسودة الاتفاق، مصعدين الأمر إلى حد الإدانة المباشرة غداة خطاب عباس أمام الجمعية العامة. ويبدو أن الشرط الأكثر إشكالية هو ذلك المتعلق بالمبادرة العربية، التي ترى حماس أنها معادلة للاعتراف بإسرائيل، وتصر على استبدالها بتعبير "الشرعية العربية"⁽¹⁴⁾. وحسب قول وزير الخارجية محمود الزهار:

تشكل وثيقة المصالحة الوطنية إطار العمل لأي حكومة، وهذه لا تقول شيئاً عن الاعتراف بإسرائيل. ونحن لن نشارك في حكومة اعتراف. هل ستشكل الرباعية حكومة جديدة وتعين رئيساً للوزراء؟ التسريح والإقالة كلها خطوات غير مشروعة. إذا كان الهدف هو التخلص من هذه الحكومة، فإن ذلك سيخلق فوضى. وهذه وصفة سياسية لنشوب حرب أهلية⁽¹⁵⁾.

مرة أخرى دمرت هذه التطورات أي قدر من الثقة عمل عباس وهنية على تطويرها في الأسابيع الماضي بين جماهير ناخبهم. ومع تزايد صعوبة الوضع في بداية تشرين الأول (أكتوبر)، ونشوب صدامات دامية بين فتح وحماس في مختلف أنحاء الأراضي المحتلة، قال أحمد يوسف، أحد المستشارين الرئيسيين لهنية:

ليس هناك من خيار سوى إقامة حكومة وحدة وطنية على أساس وثيقة المصالحة الوطنية. أما بالنسبة للمبادرة العربية فسوف نجد صيغة للتكيف معها، ربما ببيان تحفظاتنا عليها والتأكيد على خطة لهنية طويلة الأمد. على أية حال، يبدو أن الرباعية قد فهمت التغييرات الخطيرة التي حدثت: لقد أعطينا عباس الملف السياسي [ملف التفاوض مع إسرائيل]

(8) الأيام، 21 أيلول 2006، ترجمت من قبل "مركز الشرق الأوسط"، 21 أيلول 2006.

(9) "عباس وأعدائه وتجارة يحاولون الترويج لمؤامرة لحساب إسرائيل والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والحكومات العربية لتخريب الانتخابات. لدى عباس خطة استثمار، وليس خطة وطنية". مقال Crisis Group مع حامد بيتاوي، برلماني من حماس، نابلس، أيلول 2006.

(10) أحمد بهار، نائب رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني والبرلماني من حماس، والذي أكد أن "خيارنا الوحيد هو وثيقة المصالحة الوطنية"، ليضيف بعد ذلك بأن حماس لن توافق على المبادرة العربية. "لقد استبدلناها بالشرعية العربية". مقابلة Crisis Group، غزة 1 تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

(11) مقابلة Crisis Group مع محلل فلسطيني، رام الله، تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

(12) مقابلة Crisis Group مع صحفي فلسطيني، قطاع غزة، تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

(13) مقابلة Crisis Group مع وزير من السلطة الفلسطينية، قطاع غزة، تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

(14) مقابلة Crisis Group مع أحمد بهار، مدينة غزة، تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

(15) مقابلة Crisis Group مع الزهار، مدينة غزة، 22 أيلول 2006.

بالكامل. البديل الوحيد عن حكومة جديدة هو ضفة غربية وقطاع غزة مماثلين للعراق وأفغانستان. الآن ليس وقت الانتخابات، كما أن الأموال غير متوفرة لها. فتح وحماس عالقان في الفخ نفسه وستخسران كلاهما إذا فشلت حكومة الوحدة الوطنية⁽¹⁶⁾.

الإدارة الأمريكية، وإسرائيل، والعديد من الحكومات العربية، والعديدون في فتح - بما في ذلك مستشاري عباس الرئيسيين - لديهم وجهة نظر مختلفة⁽¹⁷⁾. فهم ما زالوا يعتقدون أنه إذا لم تقبل حماس شروط الرباعية بشكل واضح لا لبس فيه، فيتعين إجبارها على ذلك بالقوة، أو من خلال انتخابات مبكرة وتسريح حكومة حماس وتعيين حكومة طوارئ أو إجراء استفتاء شعبي يسعى للحصول على موافقة فلسطينية على شروط الرباعية. وهؤلاء ما زالوا يدفعون عباس في ذلك الاتجاه⁽¹⁸⁾. لكن الآن يجب أن يكون واضحاً أن هذا مجرد حلم خطر.. من الناحية السياسية، ليس هناك أي ضمان بأن انتخابات مبكرة يمكن أن تعيد فتح إلى السلطة⁽¹⁹⁾. أما من الناحية القانونية، فليس لأي من الخيارات الثلاثة (التي وضعها الرئيس بوش في لقائه يوم 20 أيلول مع عباس) أساس قانوني. وقد أوضح ناثان براون، الخبير في القانون الأساسي الفلسطيني ذلك: لا يمكن، وليس في وسع عباس إجراء انتخابات مبكرة، وفي حين أنه يستطيع إعلان حالة الطوارئ، فهو يستطيع إعلان ذلك "لمدة لا تزيد عن 30 يوماً، يمكن بعد ذلك تجديدها... بموافقة ثلث المجلس التشريعي"؛ أخيراً، عباس يفتقر إلى السلطة الدستورية للدعوة إلى إجراء استفتاء والوسائل العملية للقيام بذلك، من دون تعاون هيئات -مثل المجلس التشريعي الفلسطيني، ووزارة الداخلية ووزارة التربية والتعليم- وكلها تسيطر عليها حماس⁽²⁰⁾.

حماس لا يمكن تجاهلها أو استبعادها. وإذا نحينا العوائق القانونية جانباً، فإن أي محاولة لإبعاد حماس بالقوة، قد يثير أزمة داخلية كبيرة، مع تصاعد النزاع مع إسرائيل، وانقسام محتمل بين الضفة الغربية (حيث فتح أقوى) وغزة (حيث تسيطر حماس وعززت موقفها)⁽²¹⁾. ويقال بأن قوات حماس في غزة أكثر فاعلية بكثير من الموالين لفتح. وحسب مصادر عدة، فإن "القوة التنفيذية" وهي جهاز أمني يضم عدة آلاف من المسلحين وتعمل تحت قيادة وزارة الداخلية ومعظم عناصرها من حماس والمسلحين المتحالفين معها هي الأقوى في غزة⁽²²⁾.

كما أن الإسلاميين حققوا تقدماً في مجال زيادة الخدمات المدنية للموالين لهم، وحسب إحدى الروايات، تمخضت قرارات الحكومة عن تعيين أو ترقية (لبس بالضرورة مع دافع راتب) أكثر من 11 ألف موظف عام - 500 في جهاز الأمن، 3000 مدرس، 2500 عامل مؤقت، و500 آخرين⁽²³⁾. وحتى لو أمكن تشكيل حكومة بطريقة ما من دون حماس فلن يكون في مقدورها توفير الأمن، سواء للشعب الفلسطيني أو لإسرائيل. بكلمة أخرى، رغم أن حماس قد أظهرت أنها غير قادرة على الحكم من دون تعاون مع إسرائيل والمجتمع الدولي، فهي قادرة بالتأكيد على تعطيل حكم أي طرف آخر. وقد ظهر ذلك جلياً في بداية تشرين الأول عندما اندلعت الاشتباكات بين "القوة التنفيذية" وعناصر أمن السلطة الفلسطينية، ومعظمهم من حرس الرئاسة والأمن الوقائي. ما أوقع 9 قتلى وعشرات الجرحى⁽²⁴⁾.

⁽²¹⁾ حسب قول زعيم فتح في قطاع غزة، "في غزة لا نستطيع التفوق على حماس لأنها قوية. ولا يمكن خوض حرب ضدها. ثمة قطاع مهم لفتح في قطاع غزة يجعله يفكر في أن استراتيجيتنا يجب أن تعكس حقيقة أن حماس فازت في الانتخابات. أغلبية فتح في الضفة الغربية يريدون انتخابات مبكرة. ونحن نسألهم، هل تريدون حرباً أهلية؟، وثمة قطاع آخر في حماس عنيف للغاية ولن يفكر مرتين في قتل عناصر فتح بدافع الانتقام [بسبب الحملة المناهضة لحماس في أواسط التسعينات]". مقابلة Crisis Group مع علاء الدين ياغي، برلماني من فتح، مدينة غزة، 24 أيلول 2006.

⁽²²⁾ مقابلات Crisis Group مع ممثلين فلسطينيين، أيلول 2006.

⁽²³⁾ مقابلة Crisis Group مع محلل فلسطيني، رام الله، أيلول 2006. انظر أيضاً مقابلة Crisis Group مع ناشطين ومراقبين ودبلوماسيين فلسطينيين في غزة، أيلول 2006.

⁽²⁴⁾ يبدو أن المصادمات بدأت يوم 1 تشرين الثاني 2006 عندما أرسل وزير الداخلية صيام عناصر القوة التنفيذية إلى الشوارع لطرد عناصر الأمن المضربين الذين وصلوا سد الطرقات والتقاطعات وإطلاق النار عشوائياً في الهواء رغم تلقيهم مقدماً على رواتبهم في اليوم الذي سبق. وبين صيام أيضاً، أنه خلافاً للموظفين

⁽¹⁶⁾ مقابلة Crisis Group مع أحمد يوسف، مدينة غزة، 1 تشرين الأول 2006.

⁽¹⁷⁾ مقابلة Crisis Group مع مسؤولين أميركيين وعرب وفلسطينيين، واشنطن، ونويويورك، أيلول 2006.

⁽¹⁸⁾ تلك كانت الرسالة التي وجهها الرئيس بوش إلى عباس في اجتماع أيلول على هامش اجتماعات الجمعية العامة. مقابلات Crisis Group مع مسؤولين أميركيين وفلسطينيين، نيويورك، أيلول 2006.

⁽¹⁹⁾ بين استطلاع للرأي أجري في الفترة من 19 إلى 22 أيلول ونشر هذا الأسبوع أن الدعم لفتح وحماس متعادل: "استطلاع: فتح، وحماس متعادلتان في دعم الناخبين"، أسوشيتدبرس، 3 تشرين الأول (أكتوبر) 2006.

⁽²⁰⁾ ناثان براون، "ماذا يستطيع أبو مازن فعله"، وقف كارنيجي للسلام الدولي، Carnegie Endowment For International Peace 29 أيلول (سبتمبر) 2006.

يبدو أن عباس قد فهم ذلك. وخلال زيارته لنيويورك في أيلول، عبر عن تصميمه متابعة إقامة حكومة وحدة وطنية، رغم المعارضة الأمريكية، وممانعة العرب، ورد فعل فتح الذي يفتقر للحماس⁽²⁵⁾. ومع أنه لم يكن متفائلاً كثيراً حيال فرص النجاح، خاصة بالنظر للطريقة التي استقبل بها قراره، فقد بقي مصمماً على المضي في المحاولة وتجنب صراع ضروس يرى أنه سيكون كارثة لشعبه.

تشير تجربة الأشهر القليلة الماضية -تصاعد أزمة الحكم والتكلفة التي فرضتها على مكانة الإسلاميين- بأنهم باتوا جاهزين لتشكيل ائتلاف يتقاسمون معه السلطة واتخاذ موقف أكثر برغماتية تجاه إسرائيل. ورغم أن الرأي العام لم يتحول ناحية فتح، فقد أخذ الوهم الذي شاب الناس حول أداء الحكومة يتبدد شيئاً فشيئاً وتزايد الإحباط بسبب التزامها بالمبادئ على حساب البرغماتية⁽²⁶⁾، ما أجبر الإسلاميين على البحث عن طريق لإعادة الاقتصاد إلى وضعه الطبيعي. وكان إضراب القطاع الخاص الذي جرى يوم 2 أيلول 2006 حرجاً بشكل خاص لأنه تصادف مع بداية العام الدراسي وأثر على المجتمع ككل وليس على السلطة الفلسطينية وحدها. بعد ذلك ببومين قدم جمال خضري، وهو عضو مستقل في الوزارة استقالته إلى هنية "لتسهيل عملية تشكيل حكومة وحدة وطنية"⁽²⁷⁾. وفي حين دعم القادة الإسلاميون حق المدرسين والموظفين العاميين في الإضراب فقد سارعوا إلى الإشارة بأن

تلك الاحتجاجات يجب أن توجه إلى الجهة التي تحتجز رواتبهم، وأن قوى معادية هي التي تقودهم⁽²⁸⁾.

أحد نشطاء فتح، وهو موظف مدني، أقر بأن "هذا إضراب سياسي مثل سائر الإضرابات، وأن على حماس أن تتوقف عن الإعراب عن دهشتها بهذا الصدد. فقد كانوا هم من قالوا أنه إذا أغلقت أبواب الغرب علينا فسوف تفتح أبواب الشرق، وأنهم سيضعون أموالهم في أفواههم على أن يلمطخوا الخدمة المدنية بفرشاة الخيانة"⁽²⁹⁾. وأشار عضو المجلس الثوري في فتح محمود حوراني إلى أنه لو كانت فتح هي من حرص على الإضراب، لما تجاوب الناس بأعداد كبيرة. رد الفعل يبين عمق الغضب، وهو ما أثار قلق حماس⁽³⁰⁾. ما له مغزى، هو أن الإضراب تواصل بعد الإعلان عن اتفاق عباس هنية، على أساس أن الهدف منه هو دفع الرواتب وليس تشكيل حكومة جديدة.

في مقابلات مع Crisis Group، أكد قادة إسلاميون على قدرتهم وتصميمهم على الصمود للضغوط -خاصة من إسرائيل والأطراف الأجنبية- وأصرروا على أن الفلسطينيين لن يحملهم مسؤولية حصار يفرضه الآخرون لأن الذين "انتظروا 12 عاماً كي تعطي الحكومة السابقة ثماراً لن ينفروا بعد ستة أشهر من الضغط"⁽³¹⁾. ورغم تلك المشاعر، تسعى حماس جادة لإيجاد طريقة للتغلب على الحصار. لذلك فكرت في عقد اتفاق مع فتح يحفظ لها دورها القيادي ولا ينتهك مبادئها الأساسية -خاصة عدم الاعتراف صراحة بإسرائيل وعدم نبذ الحق في المقاومة بشكل رسمي- بوصفه أفضل طريق لتحقيق هذا الهدف. فسرت حماس في البداية [كانون الثاني 2006] فوزها الكاسح على أساس أنها ليست بحاجة لتقاسم السلطة، لكن في ظل صعوبات الحكم التي تلت لم يعد في الإمكان التمسك بذلك الموقف⁽³²⁾.

كجزء من هذا التطور، بدأ بعض قادة حماس، وخلال مناقشات خاصة مع طرف ثالث، في تقصي شروط هدنة طويلة الأمد، تؤدي إلى وقف تام ومتبادل للعنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وحرية الحركة

المدنيين لا يحق لقوات الأمن أن تضرب، خاصة إذا اشتمل ذلك على إخلال بالأمن العام. وحملت الاشتباكات العديد من قادة حماس على اتهام فتح بالسعي إلى قلب الحكومة. وشجب منشور نسب إلى كتائب الأقصى، وزع يوم 3 تشرين الأول، حماس بطريقة غير مسبوقة وهدد بقتل قائدها.

⁽²⁵⁾ يبدو أن تشكيل حكومة وحدة وطنية ما زال يلقي معارضة واسعة داخل فتح، لعدة أسباب، تتراوح ما بين رفض أيديولوجي حقيقي للإسلاميين إلى هدف حزبي لتسريع عودة فتح إلى السلطة. يعارض البعض الانضمام لائتلاف لأنهم لا يريدون إضفاء الشرعية على أيديولوجية حماس؛ وآخرون يعتقدون أن أسرع طريقة للعودة إلى السلطة هو إفضال حكومة حماس، وقيام فتح بجمع الغنائم". مقابلة Crisis Group مع ناشط فلسطيني، أيلول 2006. لكن قلة منهم لا توافق على ذلك. مثال ذلك، محمد حوراني، عضو المجلس الثوري في فتح، يؤكد عبث واستحالة السعي للعودة إلى السلطة من دون تأييد شعبي. وهو يعتقد أن فتح وحماس لن يتعايشا طويلاً، لكنه، يرى حكومة الائتلاف بمثابة خطوة أولى لإجراء انتخابات برلمانية ورئاسية - والتي لا يمكن إجراؤها إلا بالاتفاق بين الطرفين.

⁽²⁶⁾ مقابلات Crisis Group مع ناخبين سابقين من حماس، وبيت لحم، أيلول 2006.

⁽²⁷⁾ مقابلة Crisis Group مع جمال خضري، 6 أيلول 2006. سحب خضري

استقالته في وقت لاحق من ذلك اليوم بعد مقابلة هنية.

⁽²⁸⁾ مقابلة Crisis Group مع أحمد بهار، نائب رئيس المجلس التشريعي

الفلسطيني، مدينة غزة، 6 أيلول 2006.

⁽²⁹⁾ مقابلة Crisis Group، رام الله، 7 أيلول 2006.

⁽³⁰⁾ مقابلة Crisis Group مع محمود حوراني، رام الله، أيلول 2006.

⁽³¹⁾ مقابلة Crisis Group مع مشير المصري، الناطق باسم حماس وعضو

البرلمان، مدينة غزة، 6 أيلول 2006.

⁽³²⁾ مقابلة Crisis Group، مدينة غزة، أيلول 2006.

لفلسطينيين، وتعاون اقتصادي، وتجميد الاستيطان، وانسحاب إسرائيل إلى حدود تقل عن خطوط 1967⁽³³⁾. وفي حين أن من المستبعد أن تقبل إسرائيل بشروط هذه الهدنة، فإنها تعكس جهوداً لتفهم قضايا التعايش طويلة الأمد. في الوقت الحاضر تبدو حماس ملتزمة بهدنتها أحادية الجانب، من دون اتخاذ خطوات للسيطرة على الآخرين⁽³⁴⁾.

في إطار السعي لتشكيل حكومة وحدة، ثمة اعتبارات لا بد من إبقائها حاضرة في ذهن. تحول حماس، إذا ما حدث سيكون في أفضل الأحوال بطيئاً، وتدريجياً ولن يصل إلى حد الاعتراف صراحة بإسرائيل. الأسباب أيديولوجية جزئياً، لأن مثل هذا الاعتراف يتعارض تماماً مع معتقدات راسخة لديها. أضف إلى ذلك، أن معظم القادة الإسلاميين يفتقرون تماماً للخبرة والحضور الدولي، وعالمهم محدود بغزة أو الأراضي المحتلة ومناطق محدودة أبعد من ذلك. ونتيجة لذلك، فإنهم يفتقرون غالباً لإمكانية فهم وقع أعمال على مناطق أخرى وتوقع ردود الفعل الإقليمية والدولية.

"إنهم مناسبون تماماً لأن يكونوا رؤساء مجالس بلدية ممتازين، وليس قادة عليهم التعامل على المسرح العالم"⁽³⁵⁾. وفي مواجهة إشارات واضحة بأن الولايات المتحدة لن تغير موقفها إزاء السلطة الفلسطينية في حال تشكيل حكومة وحدة وطنية، وإشارات غامضة من الاتحاد الأوروبي بأنه قد يفعل، جادل بعض قادة حماس ضد تقديم أي تنازلات في مقابل مكاسب دولية غير مؤكدة.

أضف إلى ذلك، أنه بالنسبة لجماعة تعودت على اتخاذ قرارات بالإجماع بعد مشاورات واسعة، مع وجود قيود كبيرة على الحركة والاتصالات (مع جزء من القيادة في غزة وآخر في الضفة الغربية، وثالث في السجون الإسرائيلية والباقي في الخارج) مع اقتران ذلك بالخوف من الاعتقال أو الاغتيال جعل من الصعب للغاية على الحركة

تطوير مواقف جديدة⁽³⁶⁾. كما يتعين على قيادة حماس أن تتعامل مع قواعد انتخابية محلية تخضع لضغوط وهجمات إسرائيلية مستمرة دفعتها للتطرف وجعلتها في مزاج يصعب معه تقديم تنازلات. لذلك، فإن محاولة تحقيق تحولات درامية سريعة، قد تؤدي إلى حدوث رد فعل ينتج عنه تصلب وتشبث بالمواقف بدلاً من المرونة والاعتدال. وأكبر دليل على ذلك رد الفعل على خطاب عباس في الأمم المتحدة: فالصريح علناً عما تفضله حماس ضمناً، أطلق رد فعل أعطى نتائج عكسية أعادت المفاوضات إلى الخلف.

التناول السيء لخطاب عباس، ومناورات الإسلاميين "غير البارعة" والبيانات التحريضية التي أطلقت منذ اتفاق 11 أيلول⁽³⁷⁾، والضغط الخارجية القوية - ومعظمها أمريكي - قد دفعت بالمفاوضات الخاصة بتشكيل حكومة جديدة، في الوقت الحاضر، نحو التشوش والفوضى. عدد من قادة فتح وجهوا أصابع الاتهام إلى دمشق، وخاصة إلى رئيس المكتب السياسي لحماس، خالد مشعل. وفي هذا التحليل سوء فهم لطبيعة صنع القرار في حماس: "من المهم فهم أن رئيس المكتب السياسي لحماس، خالد مشعل، ليس عرفات. وهو ليس حتى الشيخ أحمد ياسين. لدى حماس طريقة في صنع القرار تختلف عما اعتاد القادة الفلسطينيين السابقين اتباعه"⁽³⁸⁾. وفي حين أن مشعل مهم، فإن الحقيقة الأساسية هي أن حكومة تفودها حماس لا تستطيع اتخاذ قرار بنفسها من دون اتفاق مع القيادة الأعرض - مجلس الشورى - لذلك فإن محاولة تأليب هنية ضد مشعل - أو رفع شأن الأول وتهميش الثاني محكوم عليها بالفشل⁽³⁹⁾. أضف إلى ذلك، الجغرافيا ليست سوى عامل من عدة عوامل تحدد الخلافات الداخلية في حماس، وفي حين أن هنية هو رئيس الوزراء، إلا أنه ليس القائد الوحيد للحركة داخل الأراضي الفلسطينية⁽⁴⁰⁾.

2. دور المجتمع الدولي

⁽³³⁾ مقابلات Crisis Group، أيلول 2006. في محادثات مع Crisis Group

تسأل مسؤولون من حماس عما إذا كانت إسرائيل ستقبل بهدنة طويلة الأمد تحل جميع المشاكل "عدا مشكلة اللاجئين والاعتراف بإسرائيل". مقابلة Crisis Group، رام الله، حزيران 2006. وقارن آخرون ما وصفوه "بحل سياسي" - إقامة دولتين بناءً على حدود العام 1967- والذي قارنوه بحل الدولة الواحدة "التاريخي"، مقابلة Crisis Group، بيروت، حزيران 2006.

⁽³⁴⁾ مقابلة Crisis Group مع مسؤول أمريكي، أيلول 2006.

⁽³⁵⁾ مقابلة Crisis Group مع ناشط في منظمة غير حكومية لها علاقة قوية مع قيادة حماس، أيلول 2006.

⁽³⁶⁾ المرجع السابق.

⁽³⁷⁾ مقابلة Crisis Group مع دبلوماسي فلسطيني، أيلول 2006.

⁽³⁸⁾ مقابلة Crisis Group مع محلل فلسطيني، رام الله، أيلول 2006.

⁽³⁹⁾ مقابلة Crisis Group مع رئيس سابق للأمم، رام الله، أيلول 2006. انظر أيضاً Crisis Group تقرير الشرق الأوسط رقم 57، "إسرائيل/ فلسطين، لبنان:

الصعود من الهاوية"، 25 تموز 2006.

⁽⁴⁰⁾ مقابلة Crisis Group مع عزام التميمي، مدير معهد الفكر السياسي الإسلامي (لندن)، عمان 30 آب 2006.

أحد العوائق الرئيسية أمام تشكيل حكومة وحدة وطنية كان موقف العالم الخارجي وبتق قادة فتح وحماس والقادة المستقلون على حد سواء أن كسر الحصار الدولي هو السبب الأول وراء السعي لتشكيل حكومة جديدة⁽⁴¹⁾. بالنتيجة، وطالما بقي الشك محيطاً بمسألة ما إذا كان قيام ائتلاف بين فتح وحماس بناءً على مبادرة الأسرى (الاتفاق الذي توصل إليه الفلسطينيون المعتقلون في السجون الإسرائيلية، ومن ضمنهم قادة بارزين من فتح وحماس) سيقود إلى رفع الحصار المالي والديبلوماسي، فإن الطرفين يرفضان المضي قدماً - لأن الإسلاميين لا يريدون التنازل عن بعض سلطاتهم من دون الحصول على مكاسب في المقابل؛ ولأن فتح لا تريد تحمل جزء من اللوم عما يعانیه الفلسطينيون.

موقف الولايات المتحدة تجاه تشكيل حكومة على أساس مبادرة الأسرى كان سلبياً، وذلك على أساس أن حماس سترفض الاعتراف بإسرائيل⁽⁴²⁾. لكن أصواتاً مختلفة بدأت تظهر في أوروبا. خاصة غداة الحرب اللبنانية، التي زادت من تطرف الرأي العام العربي وعززت موقف الإسلاميين في كافة أرجاء المنطقة، وأعرب مسؤولوا الاتحاد الأوروبي عن تنامي شكوكهم حول التمسك بموقف معاد تجاه السلطة الفلسطينية. فلأسباب محلية (ضغط الجاليات الإسلامية الكبيرة التي تعيش بين طهرانهم) وخارجية (تنامي نفور العرب والمسلمين من الغرب)، سعى الاتحاد الأوروبي إلى تعديل موقفه والإشارة إلى حماس بأنه مستعد للتعاون إذا ما تحرك الإسلاميون في الاتجاه الصحيح⁽⁴³⁾.

يمثل بيان الرباعية الصادر بتاريخ 20 أيلول إنجازاً للاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بهذا الصدد، والذي تم التوصل إليه بعد مناقشات شاقة مع الولايات المتحدة⁽⁴⁴⁾. ما كان له أهمية بالغة، هو ترحيب الرباعية ولأول مرة "بجهود الرئيس الفلسطيني محمود عباس لتشكيل حكومة وحدة وطنية"، والأهم من ذلك، أنها أعربت "عن أملها في أن (يعكس)

البرنامج السياسي لهذه الحكومة مبادئ اللجنة الرباعية ويتيح المجال لمشاركة مبكرة" [مع تأكيد إضافي]. استخدام كلمة "يعكس" بدلاً من "تلتزم" أو "تدع" يشير إلى تلطيف الرباعية لموقفها، كما رأته حماس (التي وصفته بأنه "خطوة إلى الأمام" وإسرائيل (التي شجب أعضاء الليكود الموقف وصفوه بأنه "طعنة في الظهر")⁽⁴⁵⁾.

بعد كل هذا غادر عباس والوفد المرافق نيويورك وفي جعبتهم ليس بيان الرباعية وحسب، بل أيضاً رسالة مختلفة أوصولها إليهم الرئيس بوش - لا دعم لحكومة لا تلتزم تماماً بالشرط الثلاثة - ما ترك العديد من الفلسطينيين يظنون أن بروكسل ستتخذ في النهاية موقفاً مغايراً لواشنطن وترفع الحصار الذي تصر الولايات المتحدة على إبقائه. "اعتقد أنه لا يمكن تصور أن يقوم الأوروبيون بمراجعة سياساتهم بشكل جدي - ولا أعتقد أنهم صادقون. وحين يتضح هذا الأمر سنواجه مشكلة حقيقية"⁽⁴⁶⁾. وحسب قول محلل فلسطيني ل Crisis Group :

ما نريده هو مؤشر لا لبس فيه من الاتحاد الأوروبي والآخرين بأنهم سوف يستأنفون تقديم المساعدات والاتصال مع السلطة الفلسطينية بمجرد تشكيل حكومة الوحدة الوطنية. ولا بد من وجود شيء مقابل شيء: قالوا لنا ما يريدونه في مقابل تغيير سياستنا، وأخبرتهم حماس بما تستطيع فعله.

⁽⁴⁵⁾ قال سامي أبو زهري، الناطق باسم حماس: "إن قرار الرباعية... موقف تقديمي، ونأمل في أن يساهم هذا الموقف في وقف جميع أشكال الحصار السياسي والاقتصادي". وحسب قول أحمد يوسف، مستشار لدى هنية، يظهر البيان "مرونة وتقهماً سياسياً"، هارتس، 21 أيلول 2006. مشير المصري، ناطق باسم حماس وعضو برلمان، أضاف "البيان خطوة إلى الأمام، لكنه لا يكفي. نحن ننتظر ونتوقع رفع الحصار بالكامل عن الشعب الفلسطيني مع تشكيل حكومة الوحدة الوطنية". وكالة الأنباء الفرنسية، 21 أيلول 2006. سلفان شالوم، وزير خارجية إسرائيلي سابق، وعضو في حزب الليكود المعارض، قال: "الرباعية طعنت إسرائيل في الظهر وأعطت الضوء الأخضر لحماس كي تشارك في حكومة فلسطينية". وكالة الأنباء الفرنسية، 22 أيلول 2006. المسؤولون الأمريكيون قللوا من أهمية تبادل البيانات، قائلين أن الظروف لم تخف. وحسب قولهم، فإنهم لم يصروا أبداً على أن تقوم حماس بتزويد شروط الرباعية بإذعان كامل، بل أن يكون تحولها واضح تماماً في قضايا العنف، والاعتراف بإسرائيل، واحترام الاتفاقات السابقة. وتلك حسب ادعائهم هي القضية، وهذا هو السبب في أن اتفاق عباس - هنية لا يفي بالمطلوب. مقابلة Crisis Group، واشنطن، تشرين أول 2006.

⁽⁴⁶⁾ مقابلة Crisis Group مع عضو المجلس الثوري الفلسطيني، رام الله، ومسؤولي الأمم المتحدة، القدس، أيلول 2006.

⁽⁴¹⁾ مقابلات Crisis Group مع أحمد بهار، ومشير المصري، وزياد أبو عمرو، نائب فلسطيني مستقل، مدينة غزة، 6 أيلول 2006؛ ومقابلة مع محمد حوراني، رام الله، 7 أيلول 2006.

⁽⁴²⁾ بالنسبة للإدارة الأمريكية، الحديث عن هدنة طويلة الأمد في غياب عدم قبول حل الدولتين هو فخ قاتل. "سوف يكون ببساطة غطاء لحماس كي تسلم نفسها تمهيداً لمرحلة مقبلة من الصراع". مقابلة Crisis Group، واشنطن، تشرين الأول 2006.

⁽⁴³⁾ مقابلات Crisis Group مع مسؤولين أوروبيين، بروكسل، نيويورك، آب - أيلول 2006.

⁽⁴⁴⁾ مقابلات Crisis Group مع مسؤولين أوروبيين، نيويورك، أيلول 2006.

باختصار، حماس قلقة من ألا تحظى بشيء في مقابل تنازلاتها السياسية⁽⁴⁷⁾.

وهناك أيضاً خشية من أن تكون خطوة الاتحاد الأوروبي غير ذات أهمية إذا لم تغير الولايات المتحدة قيودها البنكية على التعامل مع السلطة الفلسطينية وإذا رفضت إسرائيل أن تستأنف تحويل عوائد الضرائب الفلسطينية - المصدر المهم الوحيد لتمويل السلطة الفلسطينية.

مسألة ما إذا كانت الولايات المتحدة ستغير موقفها في مواجهة موقف مختلف من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ما زالت سؤالاً مفتوحاً. عند هذه النقطة، يبدو المسؤولين الأمريكيين غير مستعدين حتى للإشارة إلى قدر من المرونة، وما زالوا يأملون في أن يتمكن عباس من تجاوز فكرة الائتلاف. لكن إذا قدر لهذا الائتلاف أن يتشكل، وقدر له أن يتلقى مباركة عباس، وأن يضم عدداً ممن يعتبرون موضع ثقة من قبل واشنطن - من قبل وزير المالية السابق سلام فياض - فسوف تكون هناك فرصة على الأقل لتجنر ديناميكية جديدة، وسوف تكون الإدارة الأمريكية مستعدة لأن تعدل موقفها.

إذا جاء عباس إلى بوش وقال له: "هذا هو الوضع. لدى حكومة أعتبرها مقبولة وسوف أضع ثقلي خلفها، والتي ستضم عدداً من أفضل أصدقائكم"، فما الذي ستفعله الولايات المتحدة؟ ستواجه الإدارة حقيقة أنه ليس ثمة خيار آخر، وأن حلمها بالتخلص من حماس قد انتهى، وأنها إذا رفضت هذه الحكومة، فلن يكون لديها أحد تعتمد عليه بعد ذلك. عند ذلك، سيكون عليها التخلي عن الفلسطينيين تماماً مع ما يترتب على ذلك من ثمن إقليمي باهظ، أو أن تبتلع الأمر وتحكم على الحكومة من أداؤها⁽⁴⁸⁾.

السيناريو المرغوب أكثر من غيره هو تشكيل حكومة وحدة وطنية تتخذ توجهاً أكثر انفتاحاً تجاه الرباعية، لأن حكومة كهذه ستكون أفضل إعداداً في اتخاذ موقف صارم تجاه الميليشيات والمرتبطين في معظمهم بشكل رخص مع كتائب شهداء الأقصى، المرتبطة بدورها بشكل رخص أيضاً مع فتح. وكما شرح محلل فلسطيني الوضع، فإن "تشكيل حكومة وحدة وطنية سيكون نقطة تحول؛ فإذا تصرف الرباعية وكأن شيئاً ذا مغزى لم يحدث،

فسوف يكون الأمر كارثياً، ويبعث برسالة بأن ليس في الإمكان فعل شيء لإرضاء الغرب"⁽⁴⁹⁾. لكن حتى إذا لم تتشكل هذه الحكومة، فإن على المجتمع الدولي أن يعيد تقييم موقفه بشكل جاد، وهو الموقف الذي عمق فقر الفلسطينيين وأوقع الفوضى في صفوفهم من دون دفع السلام بين الفلسطينيين - والإسرائيليين إلى الأمام. ومن الضروري وضع حماس موضع اختبار، طبعاً، لكن بناءً على أدائها - هل في وسعها فرض وقف لإطلاق النار على فرض أن إسرائيل ستد بالمثل؟ - وليس على كلامها.

3. أي نوع من عمليات السلام؟

إذا تم إيجاد طريق لفك عزلة السلطة الفلسطينية، فإن القضية الأولى ستكون التوصل إلى ترتيب متبادل مع إسرائيل. وأعمدة هذا الترتيب يجب أن تكون وفقاً متبادلاً لإطلاق النار وتبادل الأسرى مع خطوات لتمكين الحكومة الفلسطينية أن تحكم وتحسن حركة الفلسطينيين ومرورهم. ويجب أن تقود تلك الخطوات إلى فك الاشتباك العسكري الإسرائيلي في المناطق الفلسطينية، وهو إجراء حاسم لإعادة الأوضاع إلى طبيعتها.

في الوقت الحاضر، يبدو أن لا الفلسطينيين ولا الإسرائيليين قادرين على تقبل عودة سريعة إلى محادثات الوضع النهائي: فهناك الكثير من عدم الثقة، وبالنظر إلى الأوضاع المحلية ثمة قدرة ضئيلة لدى الجانب الفلسطيني على الالتزام باتفاق مقترح. بناءً على ذلك، فإن تجاهل مثل هذه القضايا السياسية يخاطر بأن يحكم على أي استقرار فلسطيني - إسرائيلي قصير المدى بالفشل ويقوي الشعور بانعدام الأمل في الجانب الفلسطيني. وحيث أن الاتفاق المؤقت بين فتح وحماس يفوض عباس بإجراء مفاوضات سياسية مع إسرائيل، وقد أوضحت حماس مراراً وتكراراً أنها ستلتزم بأي اتفاق يوافق عليه الشعب الفلسطيني، فإنه يتعين أن تبدأ المناقشات التمهيدية عن حل أطول أمداً بشكل ينسجم مع تدعيم الحكومة الفلسطينية. الاستطلاعات التي أجريت قبل عدة سنوات، حول هذه النقطة، واضحة: حتى مع دعم المقاومة المسلحة ضد إسرائيل والإعجاب بإنجاز حزب الله، فإن أغلبية واسعة من الفلسطينيين تواصل دعم حل متفاوض عليه لإقامة دولتين⁽⁵⁰⁾.

(49) مقابلة Crisis Group مع محلل فلسطيني، رام الله، أيلول 2006.

(50) وفق أحد الاستطلاعات، يدعم حوالي 64 بالمئة من الفلسطينيين اتفاق سلام مع

إسرائيل. "مستشارو الشرق الأدنى"، الرقيب الشهري رقم 8، 9 أيلول 2006.

(47) مقابلة Crisis Group مع محلل فلسطيني، أيلول 2006.

(48) مقابلة Crisis Group مع مسؤول أمريكي سابق، واشنطن، أيلول 2006.

فإذا اقترن ذلك مع تحسينات حقيقية على الأرض وخطوات تسمح لحماس بأن تحكم، فإن استئناف المحادثات السياسية يمكن أن يدعم عباس ويساعد في النهاية على حشد العناصر البرغماتية - داخل فتح ومن الإسلاميين أيضاً - حول خطة سلام قابلة للحياة. إلا أنه، وكما سنناقش فيما بعد، فإن فرص نجاح مثل هذه العملية يعتمد على ما إذا كان المجتمع الدولي سيشارك بشكل مباشر وحيوي أكثر من السابق، وما إذا كانت سوريا ستدعى إلى طاولة المفاوضات أيضاً.

ب. المشهد الإسرائيلي

من بين الضحايا العديدين، أصابت الحرب اللبنانية، ربما إصابة قاتلة، الأجنحة التي قام عليها حزب كاديسا وانتخب أولمرت بموجبها: خطة الانطواء، والمعروفة أيضاً باسم فك الاشتباك أحادي الجانب من أجزاء من الضفة الغربية. فقد أبرزت الحرب الأخطار الكامنة في الانسحاب من المناطق المحتلة من دون اتفاق. وكما اعترف رئيس الوزراء نفسه لم يعد لخطة الانطواء الأولية⁽⁵¹⁾. ومع صدور النزاعات من منطقتين تركتهما إسرائيل بشكل أحادي الجانب، غزة ولبنان، فقد تراجع تسامح الناس مع القيام بتحريك آخر مماثل⁽⁵²⁾. في جنوب لبنان وغزة، مكن الانسحاب الفعال غير الحكومية بأن تملأ الفراغ. وثبت أن الدفاعات البرية الإسرائيلية - التي أقيمت بتكلفة باهظة - غير قادرة على منع الضربات الصاروخية ضد المواقع المدنية.

لقد كان لحرب لبنان، وعدم تحقيق إسرائيل إنجاز عسكري واضح، تأثير عميق بكثير، فإضعافها مفهوم الردع والشعور بالحصانة الإسرائيلي، وفي الوقت نفسه، رفع الروح المعنوية لدى المسلحين العرب، وجه ضربة قوية لثقة البلد بنفسه، فلا غرابة أن يقوم السياسيون الإسرائيليون والصحفيون بإثارة نتائج الحرب بتعابير مصيرية. وحسب قول دان ميريدور أحد ثقات أولمرت وزير العدل السابق:

بعد حرب 1967، كانت هناك عملية في اتجاه قبول إسرائيل

ولم تعد نسمع عن رفض حق إسرائيل في الوجود. الآن ثمة

محور جديد ينزع الشرعية عن إسرائيل مركزه إيران مع

حليفاتها الرئيسيين (حماس وحزب الله) يقولون في نهاية

(51) ذكر أن أولمرت أخبر مجلس وزراءه بأن خطة الانطواء "لم تعد مناسبة في هذا الوقت". هارتس، 18 آب 2006.

(52) حسب أحد الاستطلاعات، فإن 60 بالمئة من اليهود الإسرائيليين يعارضون

الانسحاب أحادي الجانب من مناطق في الضفة الغربية، معاريف، 1 تشرين

الأول 2006.

الأمر لن يكون لك وجود، مستخدمين تهديد هجوم نووي، وحرب العصابات، والديموغرافيا⁽⁵³⁾.

وحسب استطلاع للرأي نشر بعد ستة أسابيع من الحرب، بات 54 بالمئة من الإسرائيليين يخشون على مصير دولتهم⁽⁵⁴⁾. باختصار، الصيف ترك الإسرائيليين من دون برنامج، أو اتجاه، أو أمل.

بعد الحرب مباشرة، انهمكت الدولة الإسرائيلية في تفحص نفسها، وكان شغلها الشاغل توجيه أصابع الاتهام، وتفحص نواحي الفشل الاستخباري والعسكري في المواجهة، والكفاح من أجل بقاء الحكومة (أو إقصائها)، والتحقيق في مختلف التهم الموجهة إلى الرئيس كاتساف أو وزير العدل الأسبق رامون. ومع ذلك، كان على أولمرت أيضاً إيجاد سبب جديد لوجوده؛ وكان في الإمكان ملء الفراغ بواحد من أشياء عدة: تحرك دبلوماسي تجاه الفلسطينيين على أمل تحقيق الاستقرار على هذه الجبهة على الأقل؛ تحرك دبلوماسي في اتجاه سوريا، التي يعتبرها البعض مرتكزاً للاستقرار الإقليمي؛ أو جولة ثانية من العمليات العسكرية ضد حزب الله (أو سوريا) والتي لم تسر كما يجب حتى الآن. عوامل عدة ستقرر أي طريق ستتبعه حكومة أولمرت التي أضعفت بقدر كبير.

الكفاح من أجل اتباع نهج دبلوماسي هو المزاج السائد في البلد. وخلافاً للمواجهات السابقة، وأخرها الانتفاضة، لم تتسبب الحرب اللبنانية في نزوع مهم ناحية اليمين⁽⁵⁵⁾، وبقي الدعم للعملية السلمية ثابتاً منذ مفاوضات آذار 2006⁽⁵⁶⁾. وحسب استطلاع حديث للرأي، فإن 67 بالمئة من الإسرائيليين يؤيدون إجراء مفاوضات مع حكومة وحدة وطنية فلسطينية تضم حماس، وتؤيد أغلبية (56 بالمئة) إجراء مفاوضات مع حكومة تسيطر عليها حماس بالكامل⁽⁵⁷⁾. ولم تفعل الحرب شيئاً لإضعاف المشاعر المنتشرة بين قطاع واسع من السكان بأن السيطرة على العديد من المناطق المحتلة يمثل عبئاً

(53) مقابلة Crisis Group مع دان ميريدور، تل أبيب، أيلول 2006.

(54) معاريف، 1 تشرين الأول 2006.

(55) لم يكن هناك أي تحول كبير ناحية اليمين نتيجة للحرب". مقابلة Crisis Group مع تمار هيرمان، مستطلع ومدير "مركز تامي شتاينميتز"، جامعة تل أبيب، رغانا، أيلول 2006.

(56) في الانتخابات الأخيرة، قال الإسرائيليون بوضوح أنهم غير مستعدين لمواصلة تحمل عبء الاحتلال والمستوطنات. لقد كان الناخبون واضعون

للغاية". مقابلة Crisis Group مع يوناتان تزوروف، رغانا، أيلول 2006.

(57) المركز الفلسطيني لبحوث السياسة والاستطلاع، 26 أيلول 2006. إلا أن

الاستطلاع حول هذه المسألة غير متماusk.

أمنياً أكثر مما يشكل نفعاً. والموضوع هو الوسيلة الأفضل للتخلي عن هذه السيطرة - أي، بشكل أحادي الجانب أم من خلال التفاوض - أكثر مما هو المبدأ ذاته.

من الناحية العسكرية، قد يبدو الوضع القائم على الجبهة الفلسطينية تحت السيطرة على المدى القصير؛ الواقع أنه لم يتمخض إلا عن خسائر طفيفة للغاية في الجانب الإسرائيلي. لكن مثل هذه السياسة قد لا تستمر إلى ما لا نهاية من دون أن تقود إلى تغيير كبير في ميزان القوى. ويتوقع مسؤولو المخابرات الإسرائيلية أنه من دون سلطة فلسطينية ترض الأمن والنظام، وحكومة توفر الخدمات، فإن النزعة العسكرية في الأراضي المحتلة قد تتزايد بشكل مضاعف. ويقولون أن الجماعات الفلسطينية قد تحصل على صواريخ أكبر وقدرات نارية أعظم⁽⁵⁸⁾.

أضف إلى ذلك، يرى العديد من المحللين العسكريين أن استمرار السيطرة العسكرية على الأراضي الفلسطينية يشكل عبئاً، قوض الفعالية القتالية الإسرائيلية في حرب لبنان. وبالتركيز على الفلسطينيين، يؤكد العديد من كبار المعلقين والضباط بأن القوات المسلحة تعد نفسها للحرب الخطأ⁽⁵⁹⁾. وفي مناقشات لاحقة تحدث بعض المسؤولين والمعلقين عن تأييدهم فكرة تفويض مسؤولية الأراضي المحتلة إلى الأوروبيين والقوات العربية، وهي وجهة نظر يعتقها العديد من الإسرائيليين⁽⁶⁰⁾. وقد عبروا، بشكل خاص، عن اهتمامهم باقتراحات حول توسيع المراقبة الأمنية الأوروبية عند المعابر الحدودية التي يستخدمها الفلسطينيون وتقديم دعم إضافي للقوات الفلسطينية المنتشرة في شمال غزة لفرض وقف إطلاق النار⁽⁶¹⁾. قرار إسرائيل الانسحاب

من لبنان ورفع الحصار بالتزامن مع نشر القوات الدولية قد يشكل سابقة تطبق في الأراضي المحتلة.

ربما قضية سوريا مختلفة بعض الشيء. فرغم أن التأييد الشعبي للتفاوض مع دمشق تزايد منذ الحرب⁽⁶²⁾، فإن المعارضة الشعبية لاتسحاب كامل من الجولان في مقابل اتفاق سلام ما زالت عالية جداً⁽⁶³⁾. وفي الأوساط العسكرية والسياسية، ثمة انقسام كبير. فقد أكد أولمرت - جزئياً بسبب الاختلاف مع وجهة النظر الأمريكية - أن اللقاء مع سوريا ليس مطروحاً وأنبأ أعضاء حكومته الذين خرجوا عن هذا الخط⁽⁶⁴⁾. وخلافاً لذلك، فقد وصف عمير بيرتس، وزير الدفاع سوريا "بأنها أساسية لتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط". وجادل بأن "الأوضاع الآتية ملائمة تماماً لمحادثات مع سوريا. ولا بد من إجرائها"⁽⁶⁵⁾.

بشكل عام، وحسب كلمات وزير الخارجية الإسرائيلي السابق:

إن عقدة في ميدان المعركة أو هشاشة جبهة إسرائيل الداخلية [كانت تقليدياً] بداية عمليات ديبلوماسية واعدة. كانت تلك هي الحال بعد حرب يوم الغفران، والتي أتت إلى السلام مع مصر، وبعد صواريخ سكود في حرب الخليج، التي كان من نتائجها مؤتمر مدريد. الحرب تظهر حدود القوة، خاصة في وجه

(62) مقابلة Crisis Group مع تمار هيرمان مستطلع ومدير "مركز تامي شتاينميتز"، جامعة تل أبيب، رعانا، أيلول 2006. ارتفعت نسبة المؤيدين لإجراء مفاوضات مع سوريا من حوالي الثلث إلى 50 بالمئة. مركز تامي شتاينميتز، مؤشر السلام، آب 2006. أكثر من ذلك (55 إلى 60 بالمئة) يجنبون التفاوض مع الفلسطينيين.

(63) تراوحت المعارضة ما بين 56 بالمئة في بعض الاستطلاعات إلى 71 بالمئة. المرجع السابق.

(64) يوم 27 أيلول 2006، وبخ أولمرت وزراءه - ممثل وزير الدفاع - الذين أثاروا مسألة احتمال إجراء مفاوضات مع سوريا، وأكد أنه لا يوجد أي أساس لإجراء مثل هذه المفاوضات بالنظر لتأييد نظام البعث للمنظمات الإرهابية، يبيعوت أحرنونوت 28 أيلول 2006.

(65) هارتس، 27 أيلول 2006. عرض مسؤول إسرائيلي الأمر على النحو التالي: "علينا النقاط قفاز السلام الذي ألقاه الرئيس السوري بشار الأسد... إذا أوقف السوريون دعمهم للإرهاب، فإن لدينا فرصة لتحطيم محور إيران - سوريا - حزب الله... سندفع ثمننا إقليمياً عالياً - إعادة هضبة الجولان. لكن من المؤكد أننا تعلمنا بأن أهمية الأرض قد انخفضت في عصر الإرهاب والحرب الباليستكية". يوري سافير في معاريف، 27 أيلول 2006.

(58) مقابلة Crisis Group مع مسؤولين في وزارة الدفاع وفي الأمم المتحدة. تل أبيب والقدس. أيلول 2006.

(59) مقابلة Crisis Group مع مسؤولين إسرائيليين، تل أبيب، آب 2006. استبدل المرسلون العسكريون مختصر قوات الدفاع الإسرائيلية (IDF) بمختصر قوات الشرطة الإسرائيلية (IPF) للإشارة إلى دورها في وضع حدّ لأعمال المسلحين الفلسطينيين.

(60) بين استطلاع في بداية أيلول 2006 أن 51 بالمئة من الإسرائيليين يؤيدون مثل هذه الإجراءات "مركز تامي شتاينميتز، مؤشر السلام".

(61) مقابلة Crisis Group مع مسؤولين في وزارة الدفاع الإسرائيلية، تل أبيب، أيلول 2006، ومع مسؤولين في وزارة الخارجية، آب 2006. انظر مقال رأي بقلم وزير الخارجية الإسرائيلي الأسبق شلومو بن عامي، قوة دولية قد تساعد على استقرار غزة، "الدلي ستار"، 20 أيلول 2006.

حركات الإرهاب أو المعارضة الوطنية تحظى بدعم شعبي واسع ونوافع دينية⁽⁶⁶⁾.

العوامل الدولية أيضاً يمكن أن تشجع على تجديد المشاركة الدبلوماسية، خاصة على الجبهة الفلسطينية. أولمرت المنقل بسلسلة من التحقيقات المؤذية سواء حول طريقة إدارته للحرب أو شؤونه الشخصية، وتخدش مصداقيته يوماً، والمحاط بوزراء ومستشارين كفاعتهم موضع شك، كل ذلك يجعله يكافح هو وائتلافه من أجل البقاء. ومع تهاوي التأييد الشعبي له⁽⁶⁷⁾، والإعراب عن الامتعاض حتى داخل حزبه، فقد يجد أولمرت نفسه ضعيفاً أمام الضغط الخارجي أو أمام تلقي التشجيع الخارجي. وينشر آلاف الجنود في جنوب لبنان، وعلى فرض أن قوات اليونيفيل ستقوم بمهامها كما يجب، فقد تكون أوروبا في وضع يمكنها من زيادة مصداقيتها وبالتالي نفوذها إذا ما اختارت أن تدفع على الجبهة الفلسطينية (أو السورية).

وقد يجد أولمرت أن من المغري استغلال زيادة مخاوف الأنظمة العربية السنية المالية للغرب من تنامي النزعة الإسلامية، والتطرف، والنفوذ الإيراني الإقليمي وحاجتها الملحة لبعض التحرك الدبلوماسي⁽⁶⁸⁾. وهناك تقارير غير مؤكدة عن لقاء بين رئيس الوزراء الإسرائيلي ومسؤول سعودي رفيع يعطي مصداقية لهذا الطرح ويشر بمبادرة على الجبهة الإسرائيلية الفلسطينية. وزيرة الخارجية ليفني أوضحت بأنها تعتقد بأن على إسرائيل أن تعمل مع الدول العربية لصياغة مسار دبلوماسي جديد، وتؤكد في الوقت نفسه بأن الإجماع الإسرائيلي ما زال يدعم بقوة إخلاء العديد من مستوطنات الضفة الغربية⁽⁶⁹⁾. وحسب قول أحد زعماء حزب العمل، "إذا قُدر لهذه الحكومة البقاء، فإن عليها صياغة رؤية سياسية جديدة تستمع إلى صوت العالم العربي. عليها أن تتفاوض. ومن مصلحتنا أن نبدأ بأسرع

وقت ممكن"⁽⁷⁰⁾. باختصار، قد تجد الحكومة نفسها مجبرة على التجاوب مع المناورات الدبلوماسية الواردة من الخارج. وحتى رئيس الوزراء الأقوى، أرييل شارون، وجد أن من الضروري التجاوب مع مجمل نتائج اتفاقيات جنيف الخاصة ومبادرة بيروت للجامعة العربية، عندما وضع خطته لفك الارتباط في غزة.

رغم كل ما تقدم، فما زالت هناك أسباب للتشاؤم. وكما صرح أولمرت بعد فترة وجيزة من وقف إطلاق النار، "يحتاج الأمر إلى قدر عظيم من الخيال كي يرى في الوضع القائم إمكانية لإجراء حوار"⁽⁷¹⁾. العديد من الإسرائيليين الذين صدموا بسبب أدائهم السيء في لبنان⁽⁷²⁾، والقلق من نبرة التحدي في سائر أرجاء المنطقة - التي عبر عنها حزب الله وإيران، ووسائل الإعلام العربية علاوة على الرأي العام العربي - شعروا بأن الأولوية الأولى يجب أن تكون لإعادة تأكيد قدرة إسرائيل على الردع من خلال عمل عسكري⁽⁷³⁾. ووسائل الإعلام الإسرائيلية متخمة بتقارير عن مواجهة عربية إسرائيلية وشبكة، سواء على الجبهة الفلسطينية (حيث تقول مصادر الاستخبارات الإسرائيلية أن تهريب السلاح إلى قطاع غزة قد "تزايد بشكل درامي" سواء في الكم أو النوع)⁽⁷⁴⁾، أو سوريا (حيث تدعي استخبارات الجيش الإسرائيلي "أن ثمة تفكير جدي في احتمال نشوب حرب")⁽⁷⁵⁾.

أضف إلى ذلك أن حكومة ائتلاف مجروحة، ومتشذمة، ومنقسمة قد تجد أن من الخطر القيام بأي مبادرة سياسية، كل هذا في وقت أنعش فشل خطة فك الارتباط الأحادي جماعات المستوطنين. ومع ضعف الحكومة، وانقسامها وعدم وجود سياسة لمستقبل الأراضي المحتلة، تسعى جماعات المستوطنين - التي أجبرت على اتخاذ موقف دفاعي بعد الانسحاب من غزة - مجدداً إلى تقرير الأجدنة، وسوف تقاوم بشدة

(70) مقابلة Crisis Group مع أمي أبالون، عضو رفيع في وزارة العمل والرئيس السابق لجهاز الأمن العام، تل أبيب، أيلول 2006.

(71) هارتس، 5 أيلول 2006.

(72) أداء إسرائيل السيء يظهر أكثر سوءاً عند مقارنته بادعاءاتها الأولية. فعندما قدم أولمرت أهداف حربه يوم 19 تموز قال: "ستشن إسرائيل الحرب ضد حزب الله وسوف تستمر إلى حين إعادة الجنديين المختطفين، وتنفيذ القرار 1559 بالكامل، وتطبيق المسودة المتضمنة في قرار مجموعة الثمانية: إعادة الجنديين المختطفين دون شروط، وتفكيك حزب الله، ووقف تهديد الصواريخ ضد إسرائيل". مقتبس من هارتس، 1 تشرين الأول 2006.

(73) مقابلة Crisis Group مع هاني المصري، رام الله، أيلول 2006.

(74) يديعوت أحرونوت، 28 أيلول 2006. انظر أيضاً يديعوت أحرونوت، 27 أيلول 2006 حول زعم رفع مستوى السلاح الفلسطيني في غزة.

(75) معاريف، 28 أيلول 2006.

(66) شلومو بن عامي، "أقسام المجتمع الدولي"، هارتس، 23 آب 2006.

(67) ادعى استطلاع "داحاف" أجري يوم 23 آب 2006، أن 63 بالمئة يريدونه أن يستقيل، يديعوت أحرونوت، 25 آب 2006. بعد شهر من ذلك التاريخ انخفض التأييد لأولمرت كرئيس للوزراء إلى 7 بالمئة. "استطلاع: الشخص المناسب لرئاسة الوزارة"، يديعوت أحرونوت، 21 أيلول 2006.

(68) في الأسبوع الأول من حرب لبنان، ادعى المسؤولون الإسرائيليون مراراً بأن الأنظمة العربية السنية كانت تشجعهم على محاربة حزب الله. مقابلات Crisis Group مع مسؤولين إسرائيليين، تموز 2006. نصر الله دعم وجهات النظر تلك حين اتهم الزعماء العرب بتوفير "تغطية" للغارات الإسرائيلية: "استطيع القول بثقة أنه لولا بعض المواقف العربية، لما استمرت هذه الحرب، ولتوقفت بعد ساعات". مقابلة مع الجزيرة، 20 تموز 2006.

(69) يديعوت أحرونوت، 29 أيلول 2006.

محاولة تفكيك أي موقع استيطاني، ناهيك عن التسامح مع عملية انسحاب رئيسية. وما يبين تصاعد قوة ونفوذ المستوطنين، سماح حكومة أولمرت في أيلول 2006 ببناء مئات الوحدات السكنية الجديدة وتسريبها خطأً عن إضفاء الشرعية على العديد من المواقع المحظورة بموجب خارطة الطريق⁽⁷⁶⁾.

الضغط الدولي، والأوروبي وربما العربي أيضاً للقيام بتحريك يتعرض لخطر التحييد بسبب موقف واشنطن. ولو تركت إسرائيل وشأنها، فقد تشعر بالحاجة إلى الوصول إلى ترتيب معين مع السلطة الفلسطينية، خاصة في ظل حكومة وحدة وطنية، أو حتى حكومة تسيطر عليها حماس. لكن معارضة الولايات المتحدة، إضافة إلى التغطية الدبلوماسية التي توفرها واشنطن، قد تعطل هذا الاحتمال. وهذا أكثر ما يصدق حين يصل الأمر إلى سوريا. "لأن لقاء إسرائيل مع سوريا هو بمثابة دس أصعب في عين بوش. فهذا يعارض كل ما فعله في الشرق الأوسط على مدى خمس سنوات. هذه الحكومة ضعيفة، ولا يستطيع أولمرت البدء بمفاوضات من دون دعم الولايات المتحدة (وفرنسا)"⁽⁷⁷⁾، رغم أن الأسبقيات المصرية والفلسطينية تشير إلى أنه عندما تبدأ إسرائيل عملية سلام فإن واشنطن تتبع.

ج. المشهد السوري

التطورات الأخيرة قد شجعت القيادة السورية بالدعوة إلى السلام، في الوقت الذي حذرت فيه من الحرب. التناقض ظاهري أكثر منه حقيقي: فمع ارتفاع معنوياته نتيجة أداء حزب الله في لبنان، ومقاومة إيران للضغوط العربية، وتصاعد المستنقع الأمريكي في العراق، يبدو النظام البعثي مقتنعاً بأن هنالك فرصة قائمة لتحقيق تسوية شاملة، ولكن أيضاً، أنه يستطيع الصمود أمام مواجهة، إذا لم يتم اغتنام تلك الفرصة. ومع ذلك، فإن المسؤولين السوريين والإسرائيليين متفقون على نقطة واحدة: في غياب شكل من أشكال الاتفاق في المستقبل القريب، فإن احتمالات نشوب عمليات حربية بين سوريا وإسرائيل، سوف تنمو نمواً متسارعاً⁽⁷⁸⁾.

لقد أبدى الرئيس بشار الأسد، خلال فترة زمنية أخيرة، استعدادة لاستئناف المفاوضات، بغض النظر عن التطورات على المسار الفلسطيني، ولكنه لم يتلق سوى الصد من جانب إسرائيل⁽⁷⁹⁾. وفي الفترة الأخيرة، وعندما سئل عن قول الرئيس الإيراني أحمددي نجاد بأن يجب "محو إسرائيل من الخارطة"، أجاب "إننا نريد السلام - السلام مع إسرائيل"⁽⁸⁰⁾. وفي فترة قريبة أكد الرئيس الأسد أنه يمكن إتمام محادثات سلام مع إسرائيل، في غضون ستة أشهر، إذا ما استؤنفت المفاوضات من حيث ما انتهت إليه⁽⁸¹⁾.

التفسيرات فيما يتعلق بدوافعه مختلفة. بعضهم يرى فيها رغبة صادقة في استعادة الجولان، والذي من شأنه -كما أسرّ لأكثر من وسيط- سيجعل منه "بطلاً في أعين مواطنيه"⁽⁸²⁾. والبعض الآخر يرى فيها مجرد محاولة للإفلات من العزلة الدولية. وبعض آخر يعتقد بأن الأسد تواق إلى تحويل الأنظار عن التحقيقات في مقتل الحريري، وتفاذي تداعيات تقرير براميرتز حول الموضوع⁽⁸³⁾. حتى بعض أعضاء المعارضة السورية، يعتقدون بأن النظام جاد في الأمر، مع الإضافة بأن تحركه نابع من رغبته في إطالة حكمه⁽⁸⁴⁾. بغض

الحرب جراء انعدام فرص للسلام". وأضاف بأن "المقاومة" هي أولاً سبيل "لتحقيق السلام من خلال ردع الاعتداء"، إلا أنه، إذا ما فشل كل شيء آخر، فإن الحرب تصبح خياراً "من أجل تحرير الأرض". وكالة الأنباء السورية، 15 آب 2006.

⁽⁷⁹⁾ سمعت Crisis Group بذلك أول ما سمعت في مقابلة مع مسؤول سوري رفيع المستوى في تشرين الأول 2004. أنظر كذلك صحيفة النهار، 10 تشرين الأول 2004. توجي تقارير متعددة بأن إسرائيل رفضت الاقتراحات السورية. مقابلات Crisis Group مع مسؤولين سوريين وآخرين الذين شاركوا في محادثات عن طريق القنوات الخفية، تموز-أيلول 2006.

⁽⁸⁰⁾ مقابلة مع Der Spiegel، 24 أيلول 2006. أرفف الأسد قاتلاً: "حتى رأيي الشخصي، أملي في السلام، قد يتغير يوماً من الأيام. وعندما يتلشى الأمل، وقتئذ تصبح الحرب الحل الوحيد".

⁽⁸¹⁾ El Pais، 2 تشرين الأول 2006. في المقابلة، صرح الأسد بأن الولايات المتحدة "ليست راعية منصفة" لعملية السلام. "مع الأسف، ليس ثمة قوة دولية أخرى يمكنها أن تحل محلها، وفي الوقت ذاته، لا ينبغي للولايات المتحدة أن تكون منفردة، وهنا يأتي دور أوروبا". المصدر السابق.

⁽⁸²⁾ مقابلة Crisis Group، نيويورك، أيلول 2006.

⁽⁸³⁾ مقابلات Crisis Group، مع مسؤولين أمريكيين وأوروبيين وآخرين تابعين للأمم المتحدة، نيويورك، أيلول 2006.

⁽⁸⁴⁾ مقابلات Crisis Group مع أفراد من المعارضة السورية، آب-أيلول 2006. جادل محللون سوريون بأن النظام يود أن يستأنف المفاوضات وأن يسترد الجولان من أجل تعزيز شرعيته في وقت يجد فيه نفسه في فراغ ويريد أن يتجاوز عزلته الدولية. مقابلات Crisis Group، دمشق، أيلول 2006.

⁽⁷⁶⁾ هارتس، 28 آب 2006.

⁽⁷⁷⁾ مقابلة Crisis Group مع ايال زيسل، تل أبيب، أيلول 2006.

⁽⁷⁸⁾ مقابلات Crisis Group مع مسؤولين إسرائيليين، أيلول 2006. في خطابه في 15 آب، يوماً واحداً بعد تنفيذ الهدنة الإسرائيلية-اللبنانية، شرح الرئيس السوري بأن المجموعة الدولية، بسبب تجاهلها "المصالح ومشاعر وحقوق بلده، تنفع نحو

النظر عن ماهية الأسباب - وهناك ما يدعو إلى الاعتقاد بأنها تشمل الثلاثة- فإن الإشارات الآتية من دمشق، جديرة بالملاحظة؛ وفي الحقيقة، فإن يكون الأسد مدفوعاً بأسباب متعددة، وأن يرى أكثر من فائدة تعود نتيجة عملية سلام متجددة نشطة، يضيف من أهمية المُضي فيها.

مركز الرئيس الداخلي أيضاً، يلعب دوراً. ومع أن هناك شعوراً واسعاً بأن مركزه قد تعزز نتيجة حرب لبنان، وكذلك المبادرات والتغييرات الشخصية التي اتبعها بأسلوب منهجي، على امتداد السنين⁽⁸⁵⁾، فإن آفاق المستقبل أمامه غير مؤكدة. الاقتصاد في تدهور⁽⁸⁶⁾، والإصلاحات "وصلت إلى طريق مسدود"⁽⁸⁷⁾، وتحقيقات بريمرتز تحوم فوق رأس النظام، وأنظمة عربية كانت صديقة مثل المملكة العربية السعودية، تدير له ظهر المِجَنِّ، والتحالف مع إيران قد أثار الاستغراب في الوطن، كما في الخارج⁽⁸⁸⁾. ويمكن القول بأن هذه التعقيدات، ربما تقنع الأسد بمحاولة الاستفادة من وضعه الحالي، لتحقيق ما عجز والده عن تحقيقه. "استعادة مرتفعات الجولان قد تكون الطريق الوحيدة لنظام أصابه العياء، لاستعادة شيء من شرعيته المفقودة"⁽⁸⁹⁾.

النتائج الإيجابية المترتبة على تجديد التعامل مع سوريا، واضحة، تماماً مثل المخاطر الكامنة نتيجة استمرار صد مبادرات الأسد. ومع أن النزاع الإسرائيلي - الفلسطيني يظل، دون شك، قلب الصراع العربي - الإسرائيلي، فإن عقد صفقة مع سوريا هو في ظننا، أكثر الأهداف إمكانية للتحقيق، وأكثر الأهداف التي من شأنها إعطاء مردود فوري، وبالتالي دفع دمشق إلى لعب دور اعتدال مع حماس

(85) مقابلات Crisis Group، محللون سوريون ودوليون، دمشق ونيويورك، حزيران-أيلول 2006.

(86) حسب دراسة صدرت مؤخراً لصندوق النقد الدولي، والتي ألفت بنشاور مع مسؤولين سوريين: "سوريا تواجه تحديات رهيبية" "Syria faces daunting economic challenges" والتي في أحسن الأحوال تم تخفيفها بسبب الارتفاع مؤخراً في أسعار البترول وهو الأمر ذو الجانبين السلبي والإيجابي. Syrian Arab Republic: 2006 Article 1V Consultation, IMF Country Report No. 06/294, آب 2006.

(87) مقابلة Crisis Group، محلل سوري، 4 أيلول 2006.

(88) مقابلات Crisis Group، محللون سوريون وأوروبيون، دمشق وبروكسيل، آذار-أيلول 2006.

(89) مقابلة Crisis Group، محلل سوري، 4 أيلول 2006.

وحزب الله، وتعديل الرؤى، بالنسبة للعلاقة مع إيران. سوريا ليست على عتبة إحداث تغيير جوهري بالنسبة لأي من الموضوعين، حتى وإن بدأت المفاوضات؛ ذلك أن علاقات سوريا مع إيران بشكل خاص، قد أثبتت بأنها أكثر العلاقات ثباتاً ومصداقية، على امتداد السنوات، ولن تقدم دمشق على النيل منها، مقابل تقارب هش مع الولايات المتحدة، ومع الدول العربية الموالية للغرب. ومع ذلك، وكما عبّر عن الموقف أحد المحللين العرب فإن "أقوى خطوة يمكن أن تقدم عليها الولايات المتحدة في المنطقة، هي محاولة إتمام صفقة إسرائيلية - سورية. إنني لا أفهم لماذا لا يفعلون ذلك"⁽⁹⁰⁾.

وفي مناقشات خاصة مع شريط واسع من الوسطاء، دخل المسؤولون السوريون في تفصيلات اتقاقية سلام، وهو أمر كانوا يرفضونه في الماضي. الخطوط العريضة في معظمها معروفة، وإن احتوت على عناصر جديرة بالاهتمام. بالنسبة للأراضي، ما زال الطلب هو الانسحاب الإسرائيلي إلى خطوط 1967، وهذا يعني حتى شاطئ بحيرة طبريا. ولكن بالنسبة للنواحي الأخرى، تعكس التوجهات مرونة متجددة. إنها تتعلق بالجدول الزمني للانسحاب، وإيقاع خطوات التطبيع، وكذلك إقامة متنزه غير عسكري، أو محمية طبيعية تحيط بالبحيرة، استجابة للقلق الإسرائيلي. في تموز عام 2002، وضعت Crisis Group، مقترحاتها حول الاتفاقية، وقد تضمنتها:

□ انسحاب إسرائيل إلى خطوط 4 حزيران 1967، في غضون عامين من دخول المعاهدة حيّز التنفيذ، بحيث تضمن السيادة السورية على الأراضي حتى شاطئ بحيرة طبريا ونهر الأردن، والوصول إلى المياه المحاذية، وسيادة إسرائيلية على البحيرة والنهر والوصول إلى الأراضي المحاذية.

□ إنشاء محمية طبيعية تحت الإدارة السورية، في المنطقة مباشرة إلى الشرق من البحيرة، للمساعدة في الحفاظ على الموارد المائية وتسهيل الوصول للطرفين.

□ إنشاء مناطق منزوعة السلاح، ومناطق تحديد السلاح في سوريا وإسرائيل؛ و

(90) مقابلة Crisis Group، محلل عربي، أيلول 2006.

□ سرعة إقامة علاقات دبلوماسية، بدخول المعاهدة حيز التنفيذ، وخطوات أخرى متدرجة بالتوازي مع انسحاب إسرائيل⁽⁹¹⁾.

عندما استعرضت Crisis Group تفصيلات اقتراحاتها مع المسؤولين السوريين، كان الجواب على العموم إيجابياً، وأكد أحد المطلعين بأنها "يمكن أن تكون أساساً للمحادثات المستقبلية"⁽⁹²⁾. ليس فيما تقدم ما يوحي بأن صفقة قد أصبحت للتو في متناول اليد، وبالأخص، إذا أخذنا بالاعتبار فقدان الثقة على نطاق واسع، والفجوات الموجودة بالنسبة للموضوعات الجوهرية. ولكن ما تقدم يوحي بأن نوايا سوريا، على الأقل، يجب أن توضع على المحك بجدية.

ومن ناحيتها، يتوجب على سوريا النظر فيما يمكن أن تفعله، من أجل تعظيم إمكانات عملية سلام منجدة. يبدو أن المسؤولين يعتمدون على الإدراك الدولي المتزايد، في أعقاب الحرب في لبنان، بأن سوريا تظل قطعة مهمة في الأحجية الإقليمية؛ إن المدى الذي ذهب إليه وزراء خارجية الدول الأوروبية، في سعيهم للقاء وزير خارجية سوريا المعلم، إبان اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة مؤخراً، قد عززت بكل تأكيد وجهة النظر القائلة بأن الحرب قد فتحت نافذة واحدة لتسوية سياسية⁽⁹³⁾. وكما يراها البعض، فإن الضغط الأوروبي لإنهاء عزلة سوريا، ما هي إلا خطوة أولى نحو تحول عالمي أوسع، والذي سوف يصل في النهاية إلى الولايات المتحدة. (والتي تعتبرها دمشق العبوة الحقيقية، حتى أكثر من إسرائيل).

إن هذا السيناريو غير محتمل الحدوث. لا يبدو أن المواقف في الإدارة الأمريكية قد تغيرت نتيجة حرب لبنان؛ وفي الحقيقة، فإن الرغبة في

عزل سوريا والتأكد بأنها لن تستطيع أن تلعب دوراً في لبنان، قد ازداد⁽⁹⁴⁾. وكما جاء على لسان أحد المسؤولين الأمريكيين:

التعامل مع سوريا ليس له معنى. هدفنا هو تقوية السيادة اللبنانية، ورئيس الوزراء، سنيورة - وسوريا لا تريد أيّاً منهما. إن الذين يعتقدون بأن أولوية سوريا هي استرجاع الجولان مخطئون، النظام يريد لبنان، ونحن لا يجب أن نعطيه لهم. إنهم يريدون التعامل لأنهم يريدون إنهاء عزلتهم، ومن أجل إيجاد طريقة للعودة إلى لبنان. إلى جانب ذلك، فإن أولئك الذين يعتقدون بأن سوريا سوف تقطع علاقاتها مع إيران واهمون. دمشق لن تعود إلى حظيرة العرب السئة، كما يعتقد البعض. إن تحالفهم مع إيران بدأ عام 1980. إنهم لن يتخلوا عنه من أجلنا. يضاف إلى ذلك، أن سوريا وإيران يشعران بالثقة اليوم. فلماذا يعطوننا ما نريد⁽⁹⁵⁾.

لفتة سورية مباشرة تجاه إسرائيل، تكون أكثر نجاعة بكثير. لفتة جريئة - مثل الدعوة إلى محادثات مباشرة، اجتماع يعقد مع إسرائيليين بارزين - من شأنه أن يترك أثراً هائلاً على الجمهور، الذي يشعر بشك عميق، ومع ذلك فإنه تواقٌّ لرؤية بعض التغيير في الموقف السوري⁽⁹⁶⁾.

د. المشهد اللبناني

نهاية العمليات العسكرية بين إسرائيل وحزب الله شهدت بداية مرحلة جديدة في كلا المواجهة الداخلية بين اللبنانيين، والمواجهة الدولية حول مستقبل لبنان. فإذا ما أسيء تطبيق قرار مجلس الأمن رقم

⁽⁹⁴⁾ مقابلات Crisis Group، مسؤولين أمريكيين، واشنطن، آب-أيلول 2006.

⁽⁹⁵⁾ مقابلة Crisis Group، مع مسؤول أمريكي، واشنطن، آب 2006.

⁽⁹⁶⁾ مقابلة Crisis Group، محلل إسرائيلي، واشنطن، أيلول 2006. خبير إسرائيلي في الشؤون السورية، في نفس الوقت الذي نادى فيه لاستئناف المفاوضات، عبر عن شكه العميق في إمكانية الاستجابة لندائه: "الأسد على الأرجح مقتنع بأن أولمرت وأغلبية الإسرائيليين مستعدون للتخلي عن الجولان حتى ولو مقابل سلام مع سوريا. هو يعلم بالتأكيد أن بوش سيمنع أولمرت من التفاوض مع دمشق إلا إذا أدعن الأسد لمطالب واشنطن بأن تتوقف عن مساندة حزب الله، حماس والجهاد الإسلامي إضافة إلى المقاتلين العراقيين؛" إنه ليس من المرجح لأولمرت أن يستأنف العملية السلمية بسبب التوجه السلمي لبوش ومعظم الإسرائيليين". موشي ماعوز في Bitterlemons، 28 أيلول 2006.

⁽⁹¹⁾ تقرير Crisis Group للشرق الأوسط رقم 4، Middle East Endgame 111: Israel, Syria and Lebanon- How Comprehensive Peace Settlements Would Look، 16 تموز 2002.

⁽⁹²⁾ مقابلة أجرتها Crisis Group، دمشق تشرين الأول 2004. وبالمقابل، انتقد العديد من أعضاء المعارضة والناشطين خطة Crisis Group، والتي وجدوا فيها انحيازاً لإسرائيل. مقابلات Crisis Group، دمشق وبيروت، تشرين الأول-كانون الأول 2004. أنظر أيضاً السفير، 25-26 شباط 2004.

⁽⁹³⁾ مقابلات أجرتها Crisis Group مع مسؤولين سوريين، أيلول 2006؛ مقابلة Crisis Group مع محلل سوري، 4 أيلول 2006.

1701، فإن أياً من ذينك العاملين الدائمين، يمكن أن يُفجر، دورة جديدة من العنف.

قرار 1701، ترك وراءه وضعاً مُحيزاً. فعلى مستوى معين، ووفق ما هو المُتصوّر، فإن حزب الله كان المنتصر في الحرب بشكل واضح. فقد صمد أمام 34 يوماً من القصف المُكثف، وأبدى دفاعاً مشرفاً أكثر من أي جيش عربي، وفاجأ الإسرائيليين فيما يتعلق باستخباراتها الميدانية، واستمر في الاحتفاظ بالجنديين اللذين تسبب أسرهما في اندلاع الحرب، كما احتفظ بجزء كبير من ترسانته الحربية، والتي كان تدميرها هو وراء مواصلة الهجوم وإدامته. الجانب اللبناني، وقد أثبت فشله في الدفاع عن سيادة الأمة، سوف يجد من الصعب أن يسأل، ناهيك أن يرغب حزب الله على تجريد سلاحه. وفي غضون ذلك، فقد اكتسب حسن نصر الله مكانة أسطورية، ليس فقط بين شيعة لبنان، ولكن على امتداد العالم الإسلامي. حزب الله يجسد مثلاً لمقاومة ما يعتقد أنها مخططات الولايات المتحدة وأمريكا نحو المنطقة⁽⁹⁷⁾. وعلى النقيض من ذلك، رئيس وزراء إسرائيلي أضعف، ووزير دفاع يصارعان من أجل البقاء السياسي.

ولكن نظرة أقرب، تجعل الصورة أكثر ضبابية. كانت حجة حزب الله الرئيسية للتمسك بسلاحها، هو أنها تردع إسرائيل عن مهاجمة لبنان؛ ويغض النظر عن أي شيء آخر، فإن تلك الحجة قد تآكلت نتيجة حملة إسرائيل العسكرية المدمرة. داخلياً، يواجه حزب الله أيضاً مستقبلاً غير ثابت. وإن أية وحدة وطنية سطحية ظهرت خلال الحرب، تبخرت بسرعة مع انتهائها. التوترات السياسية ازدادت تفاقماً، وحزب الله وحلفائه يتهمون خصومهم بالخيانة العظمى بسبب مواقفهم السلبية (أو أسوأ من ذلك)، إبان المعارك، بينما قوى 14 آذار تلقى باللوم على الإسلاميين وسياساتهم المغامرة، فيما حل

لبنان من خراب، ويدعون إلى تجريدهم من السلاح⁽⁹⁸⁾. لقد حضرت Crisis Group جنازات حزب الله وكانت الرسالة صريحة وصارخة: لقد مات الشهداء في سبيل شرف وطنهم، والمقاومة مقدسة، والحكومة أظهرت عدم قدرتها على الدفاع عن الوطن أو إعادة بنائه، وأن الحركة التي تدعو إلى تجريد حزب الله من سلاحه، هي مشروع أمريكي - صهيوني، وتأييده هو عمل يرقى إلى الخيانة العظمى⁽⁹⁹⁾. الشعور في صفوف الحركة أكثر حدة. ففي ضواحي بيروت الجنوبية، يتحامل الشيعة على جميع رجالات 14 آذار، بمن فيهم رئيس الوزراء⁽¹⁰⁰⁾. معارك الشوارع التي وقعت مؤخراً بين مناصري أمل والعناصر المؤيدة لتيار المستقبل، توحى بأنه في حالة تردي الأوضاع الاقتصادية، فإن التوترات السياسية مرشحة للتصاعد بسرعة نحو العنف⁽¹⁰¹⁾.

وضع حزب الله أصبح أكثر تعقيداً، بسبب تواجد آلاف من القوات الدولية، والجيش اللبناني، وهو ما يحد من حرية حزب الله في الحركة في الجنوب بغض النظر عن تجريده من السلاح. وبمرور الزمن، سوف تزداد الضغوط لنزع السلاح، بسبب هذا الوجود العسكري والضغوط الدولية. لقد جاء ظهور نصر الله العلني التدريجي، وإدانتته لقوى 14 آذار، والدعوات العامة لتأليف حكومة

⁽⁹⁸⁾ إن قوى 14 آذار - وهي إشارة إلى المظاهرة الضخمة المناوئة لسوريا التي تمت في ذلك اليوم - تشكل أغلبية في البرلمان، وتشمل فيما تشمل تيار المستقبل (سعد الحريري)، القوات اللبنانية (سمير جعجع، الكتائب (أمين جميل)، والحزب التقدمي الاشتراكي (وليد جنبلاط). قال مسؤول لبناني: "على مدى السنين، إن قرارات الحرب والسلام تم دوماً فرضها على الحكومة من قبل فئة من اللبنانيين. يتخذ حزب الله قراراً ونقوم نحن بإصلاح الخراب. لا نريد بعد الآن أن نلعب ذلك الدور". مقابلة Crisis Group، بيروت، 11 آب 2006.

⁽⁹⁹⁾ في جنازة أقيمت في قرية لبوة، في البقاع، قال محمد يزبك، وهو أحد ممثلي المرشد الأعلى خامنئي في لبنان وأحد أعضاء مجلس الشورى التابع لحزب الله: "هؤلاء الذين يراهنون على تحييد أسلحة المقاومة يرتكبون خطأ. لأن أسلحتنا هي حياتنا وروحنا ودماننا.. سوف نحقق بأسلحتنا لأننا لن نتخلى أبداً عن كرامتنا وشرفنا وعزيتنا". مقتبس

في www.shiaweb.org/hizbulla/waad_alsadeq.

⁽¹⁰⁰⁾ مقابلات Crisis Group، ضواحي بيروت الجنوبية، آب 2006.

⁽¹⁰¹⁾ الذي أثار الصدامات هو سعي للصلح صور لجنبلاط في منطقة فقيرة في بيروت، وهو الفعل الذي قاومه أنصار أمل. وتفاقت بسرعة هذه الحادثة مما أسفر عن إصابة عدد من الأفراد بجروح وتخريب بعض المحلات التجارية. وتم تمزيق صور كبيرة لنبية بري ورفيق الحريري ووليد جنبلاط. فقط بعد تدخل 250 جندياً وشرطة واعتقال عشرة أشخاص تم استعادة النظام. الأخبار، 2 تشرين الأول 2006.

⁽⁹⁷⁾ بين نواف الموسوي، مدير العلاقات الدولية لحزب الله، أن: "إسرائيل والولايات المتحدة يعلمان حالياً بأنه من المستحيل تحقيق أهدافهم بالوسائل العسكرية؛ إنهم بحاجة لاتباع الأساليب الدبلوماسية والسياسية.. نحن أيضاً نعرف بأننا يجب أن نتبع الطرق الدبلوماسية والسياسية.. ولكن من أجل ذلك نحن في حاجة لمقاومة عربية تفرض حلاً أقرب ما يكون لمصالحنا. إن هذا يمثل الدرس الكبير الذي قدمه حزب الله للبلدان العربية الأخرى". مقابلة Crisis Group، بيروت، 16 آب 2006.

وحدة وطنية جديدة (والتي ينال فيها تنظيمه وحلفاؤه تمثيلاً أوسع)، أولاً عن طريق الإعلام، ومن ثم بظهوره الشخصي أمام حشد 22 أيلول الضخم، كانتنا دليلاً على قوته غير المسبوقة وأسباب قلقه الجديد.

تصوران متعارضان للبنان يتواجهان، ويصطفان حول ائتلافين اثنين: من ناحية توجه أقوى نحو الغرب يتمركز حول تحالف 14 آذار (أساساً يتألف من الحزب التقدمي الاشتراكي بزعامة وليد جنبلاط، وتيار سعد الحريري - المستقبل، والقوات اللبنانية؛ ومن ناحية أخرى، هنالك جبهة الرفض المصممة على مقاومة النفوذ الغربي⁽¹⁰²⁾، ومنظمة حول حزب الله مع حركة أمل، والتيار الوطني الحر للجنرال ميشيل عون، وعدد من الإسلاميين السنة، والسياسيين المواليين لسوريا من سنة ومسيحيين.

على المستويين الإقليمي والدولي كذلك، لم يتم حل أي شيء، وما لذلك من تداعيات مدمرة على لبنان، فبينما تأمل الولايات المتحدة وحلفاؤها بتعزيز مركز رئيس الوزراء السنوي، وبالتالي التسريع في تجريد حزب الله من السلاح، كوسيلة لإضعاف سوريا وإيران، فإن دمشق وطهران لا تعترضان البقاء صامتين. وقد صرح مسؤول سوري رفيع بصراحة، قبل أشهر من اندلاع القتال، بقوله: "بالنظر إلى موقعه، وتشكيلته الإثنية، ومؤسساته الضعيفة، ليس أمام لبنان من خيار سوى الوقوع إما في دائرة نفوذ إسرائيل أو سوريا. وبالنظر إلى مصالحنا الاستراتيجية، فإننا ببساطة لا نستطيع السماح للبنان بالوقوع تحت نفوذ إسرائيل"⁽¹⁰³⁾. وكما أن الإدارة الأمريكية تنظر إلى حزب الله كأداة إيرانية - سورية، كذلك، فإن الإسلاميين يرون جهوداً عريضة بمبادرة من واشنطن، وإسرائيل والأنظمة العربية الموالية للغرب، وقوى 14 آذار، لفرض نظام إقليمي جديد. وأكد غالب أبو زينب، عضو اللجنة السياسية لحزب الله: "إننا نريد لبنان مع أولئك الذين يرفضون المشروع الأمريكي"⁽¹⁰⁴⁾. لذا فإن الفرض من

الأعلى، على خطوط الاصطفاف الداخلية والدولية - وهو التطور الذي كانت قد حذرت من وقوعه Crisis Group، في تقرير سابق، أصبح يهدد بنقطة أوصال البلاد.

التقدم نحو اتفاقية سلام إسرائيلية - لبنانية، سوف يتوقف حتماً، على إنهاء التمرس السياسي في بيروت، وكذلك، على تطبيع العلاقات بين بيروت ودمشق، وإحراز تقدم على المسار الإسرائيلي - السوري.

هـ. المشهد العربي والأوروبي

1. العالم العربي وعملية السلام بعد حرب "الجنديين"

إذا كان بالإمكان القول بأن نزاعات إسرائيل الماضية مع جيرانها، كانت قد وُحِّدَت العالم العربي، فإن الجولة الأخيرة، والتي أُطلق عليها بعض المعلقين وصف "حرب الجنديين"، قد عمقت، بلا شك الفجوات العميقة التي كانت ظاهرة لبعض الوقت أخيراً⁽¹⁰⁵⁾. فقد أظهرت انكشاف الأنظمة، التي هي في حاجة يائسة لتحقيق نوع من التقدم الدبلوماسي، لكي تُبين بأن طريقتها وليست طريقة المواجهة والعمل المسلح هي القدرة على تحقيق نتائج.

إن أهم تقسيم، هو ذلك الذي يفصل بين الأنظمة والرأي العام. فيوقفه وتحديه لإسرائيل، حقق حزب الله ما لم تستطع أية دولة عربية تحقيقه منذ حرب 1973: استعادة بعض الكبرياء في أمة تشعر بأنها ضحية العدوان والاحتلال، والقمع الداخلي. الانتقاد العلني لحزب الله من قبل الأنظمة العربية (والذي ذهب سراً إلى حد تشجيع إسرائيل على تحطيم الإسلاميين)⁽¹⁰⁶⁾، خلال الأيام الأولى للحرب، أثار رد فعل قوي معاكس، وبلدان مثل المملكة العربية السعودية، ومصر والأردن أرغمت على التراجع، والإعراب عن تأييدها للبنان، وإدانة الحملة الإسرائيلية. وانتصار حماس الانتخابي، الذي أعقبه أداء حزب الله، أضاف قوة أيضاً على موقف الإسلاميين، على امتداد المنطقة.

⁽¹⁰²⁾ استشهد نصر الله بمساندة شافيز في خطاب له في أيلول 2006، قام فيه بمقارنة توجه فنزويلا بتوجه أغلبية النظم العربية؛ صورة شافيز الكبيرة كانت ملحوظة في التجمع وكان هناك راية في سيارة نقل مهجرين لبنانيين إلى منازلهم مكتوب عليها، "هيوغو شافيز، الزعيم العربي الأول". ملاحظة Crisis Group، آب 2006.

⁽¹⁰³⁾ مقابلة Crisis Group، مسؤول سوري، دمشق، آذار 2006.

⁽¹⁰⁴⁾ مقابلة Crisis Group، غالب أبو زينب، بيروت، 15 آب 2006.

⁽¹⁰⁵⁾ السابقة الوحيدة في السنوات الخمس عشرة السابقة - لم يتضمن الاجتياح العراقي للكويت مشاركة إسرائيلية مباشرة، حتى وإن أدت إلى انقسامات عربية عميقة.

⁽¹⁰⁶⁾ مقابلات Crisis Group، مسؤولين إسرائيليين وأمريكيين ومن الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، أيلول 2006.

وبصورة عامة، ضمن هذه النظرة الجديدة، فإن الأنظمة العربية المتحالفة مع الولايات المتحدة، ينظر إليها بشكل متزايد كانهزامية، بينما نموذج المقاومة المتمثل في حزب الله، وكذلك المقاومين العراقيين، ينظر إليهم كناجحين. وقد لاحظ عدد غير قليل من المعلقين العرب باستغراب، أن أكثر زعيمين شعبيين في العالم العربي الآن، هما حسن نصر الله وأحمدي نجاد، كلاهما شيعة، وأحدهما ليس حتى عربياً⁽¹⁰⁷⁾. النتيجة كانت انحساراً خطيراً في مصداقية وشرعية الأنظمة العربية: حيث يتمتع الإسلاميون بالتأييد، على أساس فكرة أن إسرائيل لم تعد دولة لا تقهر⁽¹⁰⁸⁾. يضاف إلى ذلك، أن قوة حزب الله التي أثارت الاستغراب، واعتقاد انتصارها، قد قوّيا من مركز كل من إيران وسوريا في المنطقة، وبالتالي زاد في إضعاف الأنظمة العربية.

وفي وجه بيئة سياسية معادية وتتطوي على المخاطر، أخذ عدد من الأنظمة العربية في البحث بلهفة عن مبادرة دبلوماسية. في شهر أيلول، تعاضمت الدعوات العربية إلى مؤتمر مدريد ثاني للسلام و/أو دور أشد حزمًا وتصميمًا من قبل مجلس الأمن. ووفق اقتراح لجامعة الدول العربية، يطلب من مجلس الأمن أن يأمر بوقف شامل للأعمال العدائية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع التهديد بالعقوبات لمن يخالف؛ وأن يتولى مجلس الأمن عقد مؤتمر دولي قبل نهاية عام 2006، يهدف إلى إطلاق مفاوضات مباشرة تحت إشرافه، بين إسرائيل، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وسوريا ولبنان. فإذا استمرت المفاوضات أكثر من سنة واحدة، على مجلس الأمن التدخل. وسعت المملكة العربية السعودية إلى إحياء مبادرة بيروت، في محادثات مع المسؤولين الأمريكيين، وأعضاء من الجالية

اليهودية في الولايات المتحدة - وكذلك، إذا كان لنا أن نُصِّق التقارير الصحفية - مع مسؤولين إسرائيليين.

حتى الآن، لم تود أي من تلك المساعي إلى نتائج محسوسة. وقد أدت جهود الجامعة العربية لتقديم القضية أمام مجلس الأمن، إلى عقد اجتماع للمجلس على مستوى وزاري، والذي رفضت وزيرة خارجية إسرائيلية حضوره، والذي واجه معارضة إسرائيلية وأمريكية، بحيث أنه فشل حتى في إصدار بيان مشترك⁽¹⁰⁹⁾. جهود المملكة العربية السعودية أثارت بعض ردود الفعل الإيجابية في إسرائيل، ولكن مرة أخرى، مع قليل من النتائج المحسوسة.

التحدي هو إيجاد وسائل لتوجيه مثل هذه الأنشطة العربية بشكل منتج؛ مبادرة مجلس الأمن، لسوء الحظ لم تكن إحداهما. العمل العربي البناء يفقر إلى الوضوح، فيما يتعلق بالهدف النهائي (التفصيل المخلص للعملية السلمية، أو مجرد إرضاء الرأي العام والنيل من الحركات الإسلامية)، وكذلك الانقسام حول موضوعين رئيسيين: إما تأييد محاولات عباس لإقامة حكومة وحدة وطنية (بعض الأنظمة، وقد أفرعتها إمكانية نجاح الإسلاميين، ما زالت ترغب في رؤية حماس، وقد منيت بالفشل)؛ أو الدفع باتجاه تعامل جديد مع سوريا (الأردن، بوجه خاص، قد أكد بأن إحياء المسار السوري، هو تحويل في غير وقته).

في السعي لإحراز تقدم إلى الأمام، أعرب عدد من المحللين عن عدم ثقة أساسية في أية مبادرة أمريكية أو بريطانية، في ضوء سجل الدولتين في العراق وفلسطين، مُفضلين أن يأخذ الأوروبيون وغيرهم زمام المبادرة⁽¹¹⁰⁾. وقد دعا عدنان أبو عودة، وهو مستشار سابق للملك الحسين والملك عبد الله الثاني، إلى عقد مؤتمر دولي (مدريد 2) كنقطة انطلاق للعملية النهائية. مثل هذا الحدث، من شأنه إحياء العملية السلمية، و"رسم أفق سياسي" لجميع الفرقاء في النزاع، وبالتالي إعطاء الأمل بأن الحل هو قابل للتحقيق. وقد اقترح أبو

⁽¹⁰⁷⁾ مقابلات Crisis Group، محللين عرب، أيلول 2006. "حسب النتائج الأولية لاستطلاع للرأي تم مؤخرا شمل 1700 مصرياً.. ترأس نصر الله قائمة من 30 شخصية إقليمية تم تصنيفها حسب أهميتها في أعين الناس. لقد ظهر في 82% من الإجابات، وتبعه الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد (73%)، خالد مشعل من حماس (60%)، أسامة بن لادن (52%) ومحمد مهدي عاكف من جماعة الإخوان المسلمين (45%).. لم يتبوأ أي من الزعماء العرب الحاليين قائمة أكثر 10 أشخاص شعبية"، سعد الدين إبراهيم، "The New Middle East - Bush is Resisting" الواشنطن بوست، 23 آب 2006.

⁽¹⁰⁸⁾ شرح مسؤولون أردنيون بأن الملك قلق لأن "الأنظمة العربية المعتدلة يتم إضعافها وأنه يجري خسارة (تأييد) الشارع". مقابلة Crisis Group، أيلول 2006.

⁽¹⁰⁹⁾ مقابلات Crisis Group، مسؤولين عرب وفي الأمم المتحدة، نيويورك والقاهرة، أيلول 2006. تم وضع علامة استفهام من قبل عدد من المسؤولين العرب الذين أثاروا الشكوك حول فعالية مجلس الأمن. مقابلة Crisis Group، مسؤول عربي رفيع المستوى، 8 أيلول 2006.

⁽¹¹⁰⁾ أنظر عبد الباري عطوان، القدس العربي، 22 آب 2006؛ محمود الريماوي، الرأي (الأردن)، 21 آب 2006.

عودة استهداف توصيف عريض لمعالم الحل النهائي، بدءاً من تأييد الرئيس بوش لحل قائم على دولتين، يضاف إلى ذلك عناصر المبادرة العربية لعام 2002، والسعي لاستباق الرفض الإسرائيلي بتقديم آفاق أعظم للتعاون الإقليمي والاعتماد المتبادل، في شؤون الأمن، والعلاقات الاقتصادية، وقضية اللاجئين، والنقل والمياه⁽¹¹¹⁾. وقد أعرب عن رأيه كذلك، بأن الأنظمة العربية، رغم إضعافها بسبب الحرب اللبنانية، ما زالت تملك وزناً. وحيثما تصعد إدارة بوش من جهودها لاحتواء إيران، بما في ذلك بناء "جدار عربي"، فإن الدول العربية تستطيع أن تشارك فقط في مثل هذه الحملة، إذا ما تحققت لها مكاسب محسوسة على الساحة الفلسطينية - الإسرائيلية. إذا أرادت الولايات المتحدة بناء جدار حقيقي ضد إيران، فيجب أن يكون لها تأييد شعبي في المنطقة، وهي لا تستطيع أن تحصل على ذلك، إلا إذا تحققت تقدم حقيقي في المسألة الفلسطينية⁽¹¹²⁾.

2. المجموعة الأوروبية تبحث عن دور

الغرب، وقد أصابه الفزع من انهيار سمعة الغرب في العالمين العربي والإسلامي، وقلقاً من تشويه سمعته بنفس الفرشاة التي رسمت بها صورة الولايات المتحدة، وأخذاً بالاعتبار التداخليات المحلية⁽¹¹³⁾، ومقتنعة بقدرتها على لعب دور، فقد سعت المجموعة الأوروبية إلى تأكيد موقف أكثر استقلالية. في الحالة اللبنانية، أصوات أوروبية مهمة كثيرة (والفرنسية بوجه خاص)، كانت من أنصار وقف العمليات العسكرية في الحال، خلافاً لواشنطن. وفي نهاية الحرب، كانت القوات الأوروبية هي التي عززت بشكل رئيسي قوات يونيفيل، في محاولة واضحة - كما بلورتها إيطاليا - لاكتساب دور أكثر فعالية في عملية السلام في الشرق الأوسط. ومع أن الولايات المتحدة حثت الأوروبيين بشكل واضح على إرسال قواتهم، فقد جاءت النتيجة مدهشة: فقبل سنوات قليلة فقط، لم يكن متصوراً أن توافق إسرائيل على وجود دولي على حدودها، بدون وجود قوي إن لم يكن أساسياً للولايات المتحدة. وحقيقة أنه في هذه المرة، لم

يفكر أحدٌ جدياً باشتراك أمريكي، لهو دلالة بالغة على هبوط غير مسبق لسمعة واشنطن ومركزها في المنطقة، ورغبة المجموعة الأوروبية الجديدة في ملء الفراغ.

وكما يرى الأمر بعض المسؤولين الأوروبيين، فإن الطرح واضح تماماً: تدخل ناجح في لبنان - تدخل يُرضي كلا من حاجات لبنان وإسرائيل الأمنية، وبدون تهديد التوازن اللبناني الداخلي الهش - يمكن أن يقدم أنموذجاً وسابقة لتعامل مستقبلي في فلسطين. وهناك حديث تم حول توسيع محتمل للوجود الأوروبي القائم حالياً في رفح، بحيث يشمل معابر حدودية أكثر في قطاع غزة، ومساعدة السلطة الفلسطينية في حالة وقف إطلاق النار في شمال غزة، وكذلك تكهنات حول وجود أوروبي عسكري محتمل، في مناطق في الضفة الغربية، يمكن أن تتسحب منها إسرائيل⁽¹¹⁴⁾.

كذلك، فإن المجموعة الأوروبية تتبّع توجهاً مختلفاً بالنسبة للحالة في فلسطين. ففي شهري حزيران (يونيو) وتموز (يوليو) 2006، توصل مسؤولون أوروبيون إلى نتيجة مفادها، أن سياسة اللجنة الرباعية غير المرنة، هي سياسة غير منتجة، ومن غير المحتمل أن ترغم حماس على تغيير مواقفها، أو إخراجها من الحكم. وقد بدعوا في البحث عن وسيلة أكثر براجماتية في التعامل مع الإسلاميين. وعلى النقيض من الولايات المتحدة، فقد أيد الأوروبيون في وقت مبكر الجهود لإقامة حكومة وحدة وطنية، وألحوا إلى تخفيف حدة المقاطعة الأوروبية في حال تم ذلك⁽¹¹⁵⁾. وفي 1-2 أيلول (سبتمبر) 2006، أعرب وزراء خارجية المجموعة عن تأييدهم لحكومة وحدة وطنية، وشجعوا خافيير سولانا على التباحث مع سوريا. وأخيراً، وفي اجتماع أيلول للجنة الرباعية، ضغط المسؤولون الأوروبيون بقوة

⁽¹¹⁴⁾ مقابلة Crisis Group، مسؤولين في الاتحاد الأوروبي، القدس، أيلول 2006. حسب اقتراح جرى تداوله بين السفارات في تل أبيب، إن من الممكن لسفارة الاتحاد الأوروبي التي ترافق حالياً معبر رفح أن توسع نطاق عملياتها لتشمل نقاط العبور الرئيسية للسلع والبضائع بين إسرائيل وقطاع غزة في غضون أسابيع.

⁽¹¹⁵⁾ قال خافيير سولانا لعباس: "أرحب بجهودكم المبذولة لتشكيل حكومة وحدة وطنية وأمل أن تتجرب قريباً في مسعاك هذا. قد يكون لهذا التطور تأثير إيجابي جداً لبعث الحركة من جديد في العملية السلمية"، www.consilium.europa.eu. وقد كرر الرأي ماسيمو دا ليما، وزير خارجية إيطاليا إذ قال: "لقد اتفقتنا على أنه يجب علينا مساندة الحكومة الفلسطينية الجديدة. إنها نقطة تحول مهمة للوضع". رويترز، 15 أيلول 2006.

⁽¹¹¹⁾ مقابلة Crisis Group، عمان، 4 أيلول 2006. أبو عودة عضو في مجلس أمناء Crisis Group.

⁽¹¹²⁾ مقابلة Crisis Group، عمان 29 آب 2006.

⁽¹¹³⁾ مستشار لرئيس الوزراء بليز شرح بأن "ما هو عالمي قد أضحي محلي. ما يجري في فلسطين، العراق أو لبنان يؤثر مباشرة على جالياتنا نظراً لأعداد المسلمين الكبيرة". مقابلة Crisis Group، أيلول 2006.

(ومعهم كوفي عنان السكرتير العام) على وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليسا رايس، من أجل قبول لهجة أكثر كياسة، فيما يتعلق بالشروط الثلاثة.

وكما أوضحوا، ومعهم موظفوا الأمم المتحدة، يجب أن يقرأ الفلسطينيون بيان اللجنة الرباعية بما يلي: أنهم سوف ينظرون في أعمال السلطة الفلسطينية، في تقييم ما إذا كانوا سينهون مقاطعتهم أم لا، وعلى الرغم من أية نواقص في البيانات المعلنة؛ كما أنهم أشاروا إلى قرار كوفي عنان بإرسال جيمس ولفنسن، ليقيم تقريراً ميدانياً، كإشارة مهمة لإعادة التعامل⁽¹¹⁶⁾. وفي الأحاديث الخاصة، ذهب المسؤولون الأوروبيون إلى ما هو أبعد، مُشيرين إلى أنهم قد يتحركون، بغض النظر عن معارضة الولايات المتحدة، إذا تمكنت فتح وحماس من تجسير خلافتهما⁽¹¹⁷⁾.

التحدي الأوروبي له ثلاثة أضلع: ما إذا كان سيجد وسيلة لكي ينقل بشكل أدق (مباشرة أو عن طريق فريق ثالث) ما سيفعله الأوروبيون على وجه التحديد، إذا ما تم إقامة حكومة وحدة وطنية، على أساس وثيقة الأسرى، وتم وقف إطلاق النار؛ ما إذا كانت المجموعة الأوروبية مستعدة للانفصال عن واشنطن بموجب هذا السيناريو؛ وثالثاً، وليس آخراً في الأهمية، ما إذا كانت تستطيع الحفاظ على وحدتها في مثل هذه الظروف.

وأخيراً، أصبح بالإمكان الاستماع إلى لهجة جديدة فيما يتعلق بسوريا، والتي يعتبرها بعض اللاعبين الأوروبيين لاعباً أساسياً، ويمكن تدريجياً سحبه بعيداً عن إيران. في اجتماع أيلول الذي انعقد في فنلندا، قوّض وزراء خارجية المجموعة الأوروبية مفوضهم العالي، خافيير سولانا، بمتابعة جهوده مع جميع الأطراف، بما في ذلك دمشق. وخلال اجتماعات الجمعية العمومية مؤخراً، سعى العديد من وزراء الخارجية الأوروبيين إلى لقاء وزير خارجية سوريا.

⁽¹¹⁶⁾ مقابلات أجرتها Crisis Group مع مسؤولين في الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، نيويورك، أيلول 2006. "لم نقم بشكل طقوسي بتكرار لغة بيانات اللجنة الرباعية السابقة حول الشروط الثلاثة. لقد أظهرنا مرونة، ويتوجب على الفلسطينيين أن يلاحظوا ذلك." مقابلة Crisis Group، مسؤول من الاتحاد الأوروبي، أيلول 2006.

⁽¹¹⁷⁾ مقابلات أجرتها Crisis Group مع مسؤولين في الاتحاد الأوروبي، أيلول 2006.

خلافات داخل المجموعة الأوروبية قد ظهرت فعلاً، حيث يعلن الرئيس الفرنسي شيراك، بلغة غير دبلوماسية، بأنه يعتبر الرئيس الأسد قضية خاسرة، ولا يرى في التعامل معها أية فائدة⁽¹¹⁸⁾، بينما انتهجت إسبانيا وألمانيا بشكل خاص، توجهاً معاكساً⁽¹¹⁹⁾.

3. مبادرة سلام جديدة للشرق الأوسط

أ. إحياء وتعزيز اللجنة الرباعية

على مدى الأسابيع الأخيرة، الإحباط الناشئ عن الطريق الدبلوماسي المسدود، ونبذ الصبر بأداء اللجنة الرباعية، ارتفعت أصوات عديدة، وبالأخص في العالم العربي، داعية إلى انتهاج آليات ومنابر بديلة، وبالأخص مجلس الأمن، ومؤتمر دولي للسلام. من حيث الحثيئات، كلاهما بيدوان معقولان تماماً. كما أكد السكرتير العام كوفي عنان، فإن النزاع العربي - الإسرائيلي هو جوهر قضايا الأمم المتحدة وأن "استمرار فشلنا في حل هذا النزاع يثير الشكوك حول شرعية وفعالية مجلس الأمن نفسه"⁽¹²⁰⁾. إن الرمزية المتمثلة في عقد مؤتمر مدريد 2، يجمع إسرائيل وجاراتها العربية والفلسطينية، بالإضافة إلى بلدان رئيسية أخرى، قد يؤذن بانطلاقة دبلوماسية متجددة.

بيد أن عوائق كبيرة تقف دون تحقيق كليهما. إسرائيل والولايات المتحدة أبدتا معارضتهما لدور بارز لمجلس الأمن، وقد حرمتا آخر اجتماع للمجلس على مستوى وزاري من أية أهمية حقيقية. كما أنهما

⁽¹¹⁸⁾ في مقابلة لوحظت على نطاق واسع أعرب فيها عن تأييده للشتباك مع إيران، تحدث الرئيس شيراك عن "العدم ثقته" في النظام السوري وتحديداً الرئيس السوري، مؤكداً بأن ذلك درساً تعلمه بعد سنوات من محاولة التعامل معه: "كان هناك وقت كنت أتكلم فيه مع بشار الأسد. كنت أحدث مع أبيه. للصرحة التامة نحن لا نتحدث الآن. هو الذي قطع هذه الصلة. كما أنني أركت بأنه لا جدوى من التحدث. لقد بدا لي بأن النظام الذي يجسده بشار الأسد لا يمكن أن يكون منسجماً مع الأمن والسلام". لو موند، 27 تموز 2006.

⁽¹¹⁹⁾ خلال حرب لبنان، سافر ميجيل مورالينوس، وزير خارجية إسبانيا، إلى سوريا وأكد على الحاجة لمشاركة جميع الأطراف في المنطقة، قائلاً بأن "سوريا هي جزء من الحل لمشاكل المنطقة". وقد تم إلغاء زيارة وزير الخارجية الألماني المخطط لها في الدقيقة الأخيرة كرد على خطاب الرئيس الأسد الذي ألقاه في 15 آب؛ مع ذلك، كررت ألمانيا رغبتها في إشراك سوريا في عملية السلام في المنطقة. أنظر مثلاً مقابلة الوزير مع إذاعة ألمانيا Deutschlandradio، 17 آب 2006.

⁽¹²⁰⁾ الأمين العام، SG/SM/10654، 21 أيلول 2006.

يشككا بدرجة متساوية بعقد مؤتمر دولي للسلام؛ إن الاتفاق على مواضيع محددة في مثل هذا الجمع (ماذا ستكون شروط مرجعيته؟ هل ستوافق الولايات المتحدة على حضور سوري؟ من الذي يمثل الفلسطينيين؟) - هذه أمور تحتاج إلى مفاوضات مضنية وطويلة.

الأفضل القبول بألية تلبية المطالب الأساسية لكافة الفرقاء، ودون تبديد الجهود في أشهر من المجدالات الإجرائية.

□ يجب على مجلس الأمن اتخاذ قرار يأمر اللجنة الرباعية بإعادة تنشيط جهودها الرامية إلى تحقيق تسوية عربية - إسرائيلية شاملة ، على أساس قرارات مجلس الأمن رقم (242) لعام 1967، و(338) لعام 1973، ومبادرة جامعة الدول العربية، وخارطة الطريق للسلام.

□ يطلب مجلس الأمن من اللجنة الرباعية العمل الوثيق عن قرب مع الشركاء الإقليميين (الجامعة العربية، وبلدان رئيسية، مثل مصر، والسعودية وقطر وتركيا)، و

□ أن يصدر أمراً إلى اللجنة الرباعية، بعد أن تكون قد تعززت بهؤلاء الشركاء الإقليميين، بتقديم تقرير كل 30 يوماً، حول مدى التقدم.

مثل هذا التوجه، يترك زمام المبادرة في أيدي اللجنة الرباعية (وهو ما تفضله واشنطن)، ويعطي إشراقاً عاماً لمجلس الأمن (وهو ما يطلبه العالم العربي)، وينتج اشتراكاً إقليمياً طالما دعت الحاجة إليه.

ب. إعادة إطلاق مبادرة بيروت، والدفع باتجاه حوار عربي - إسرائيلي

هنالك أسباب عديدة، تُفسر النتائج الضئيلة التي أسفرت عنها مبادرة الجامعة العربية لعام 2002، والتي كانت تشكل اختراقاً مهماً، باقتراح تطبيع شامل مع إسرائيل، مع الانسحاب إلى حدود 1967، وحل متفاوض عليه لقضية اللاجئين. فقد جاءت المبادرة وسط أعمال عنف شديدة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، وطغت عليها بشكل خاص عملية انتحارية بالغة البشاعة، في فندق، ببلدة نتانيا في عيد الفصح اليهودي الذي أودى بحياة 29 إسرائيلياً، ومن ثم عملية إسرائيل المسماة بعملية الدرع الدفاعي، وإعادة احتلال مدن الضفة الغربية، والذي قضى على الانسحاب منها بأنه ولد ميتاً.

ومع ذلك، فقد كان واضحاً بأن الاندفاع العربي والدبلوماسية العامة المصاحبة لها، كانتا، من الضعف الشديد بمكان؛ وقد تبين الوضع كما لو أن الجامعة العربية "وضعت فكرة على الطاولة، ثم هربت منها، وتوقعت من إسرائيل والولايات المتحدة اعتناقها"⁽¹²¹⁾.

التعهدات المنكرة التي أعلنتها جامعة الدول العربية، بشن حملة منظمة، بما في ذلك على الساحة الإسرائيلية، ما زالت في انتظار التطبيق. "في عام 2002، نجحت الحكومة الإسرائيلية في إحباط مبادرة بيروت، فقد تجاهلتها، ولم تجر أية مناقشات حولها، ولذا فلم يكن عجباً أن تعتبر غير ذي موضوع. تحتاج الجامعة العربية أن تروج لمبادراتها وأن تدخل في دبلوماسية علنية مباشرة مع إسرائيل"⁽¹²²⁾. ومن أجل ذلك، تحتاج إلى التعلم من محاولتها الأولى التي انتهت إلى الفشل، وأن تشن حملة علاقات عامة قوية، موجهة إلى الرأي العام الإسرائيلي، الذي تزداد شكوكه حول مدى استعداد العرب لقبول وجود إسرائيل؛ وكذلك تجاه الولايات المتحدة (الإدارة، ولكن أيضاً الكونجرس وقطاعات مهمة من الرأي العام). وكخطوة أولى، يمكنها إرسال فريق من الدول العربية، مثالياً برئاسة المملكة العربية السعودية، لاقتراح اجتماع مع المسؤولين الإسرائيليين، لوصف وشرح المبادرة العربية.

ج. تحقيق توافق إسرائيلي - فلسطيني

الخطوة الأولى التي لا مندوحة عنها هي ترتيب البيت الفلسطيني، وأعلى درجات ذلك هو إقامة حكومة وحدة وطنية، على أساس الاتفاق الذي تم بين عباس/هنية، ووثيقة التفاهم الوطني⁽¹²³⁾؛ وبدون ذلك فإن من المستحيل إعادة السلطة المركزية المطلوبة لإبرام اتفاقية وقف لإطلاق النار مع إسرائيل. ومع أن هذا يجب أن يكون جهداً فلسطينياً في جوهره، فإن الإشارات الصادرة عن المجموعة الدولية، يمكنها أن تلعب دوراً إيجابياً خلافاً، مثلما كان ذلك الدور حتى الآن مدمراً بشكل أساسي. المجموعة الأوروبية بشك خاص، يجب أن تأخذ دوراً فورياً في إبداء استعدادها لرفع المقاطعة

⁽¹²¹⁾ مقابلة Crisis Group مع مسؤول عربي، كانون الثاني 2006.

⁽¹²²⁾ مقابلة Crisis Group مع تمار هيرمان، خبير استطلاعات ومستشار سياسي للحكومة، تل أبيب، أيلول 2006.

⁽¹²³⁾ أنظر تقرير Crisis Group للشرق الأوسط رقم 57، Israel/Palestine/Lebanon: Climbing out of the Abyss، 25 تموز 2006، ص. 3، للاطلاع على نص الوثيقة.

الدبلوماسية والمالية، واستئناف التحويلات النقدية لخزينة السلطة الفلسطينية الواحدة، إذا ما تم إقامة حكومة وحدة فلسطينية، على هذا الأساس، وإذا ما دخلت في جهود لتحقيق وقف إطلاق النار ذلك. جبهة موحدة تضم المجموعة الأوروبية/وروسيا /والأمم المتحدة حول هذا الموضوع، هي شرط أساسي لتجاوز، أو على الأقل، تخفيف الاعتراضات الأمريكية والإسرائيلية. ولمزيد من التطمينات، بالنسبة للجهة النهائية التي سوف تصل إليها المساعدات من الدول المانحة، يمكن إنشاء هيئة مستقلة، يتم الاشتراك فيها على المستويين المحلي والدولي، لمراقبة الاستخدامات الشفافة للأموال.

وسواء أقيمت حكومة وحدة وطنية أم لا، يتوجب على القيادة الفلسطينية وإسرائيل، السعي لتحقيق توافق حول النقاط التالية:

□ وقف إطلاق نار فلسطيني تام، يتضمن وفقاً للهجمات على إسرائيل والإسرائيليين، وينفذ عن طريق الحكومة بكل مكوناتها.

□ يقابل ذلك وقف إطلاق نار إسرائيلي، يتضمن وفقاً لعمليات العسكرية، بما في ذلك الاعتقالات⁽¹²⁴⁾.

□ تبادل للأسرى.

□ استئناف إسرائيلي لتحويلات الضرائب والجمارك الفلسطينية إلى السلطة الفلسطينية، مع إمكانية إقامة هيئة فلسطينية مستقلة، بتعاون دولي، للتأكد من كيفية صرف المبالغ الممنوحة.

□ تنفيذ الاتفاقية الإسرائيلية - الفلسطينية حول حرية التنقل والوصول، التي أبرمت بإشراف الولايات المتحدة في تشرين الثاني (نوفمبر) 2005، وبوجه التحديد، إعادة فتح المعابر الحدودية، وإعادة حركة السير والتجارة بين غزة والضفة الغربية.

□ أن تخلي إسرائيل المستوطنات النائية وأن تجمد عمليات الاستيطان؛ و

□ انسحاب تدريجي للقوات الإسرائيلية، أولاً إلى المراكز التي كانت قائمة قبل 28 أيلول (سبتمبر) 2000، وفيما بعد، مع تحسنات أمنية من مناطق الضفة الغربية الأخرى.

ولتسهيل عدد من تلك الخطوات، يتوجب على اللجنة الرباعية - وأساساً المجموعة الأوروبية- أن تكون مستعدة، للبناء على النموذج اللبناني، وأن توافق على إرسال تواجد على الأرض، من أجل:

□ مراقبة تنفيذ الجانبين لتلك التفاهات

□ تعزيز الوجود الأمني في مختلف مناطق العبور في غزة، بالإضافة إلى رفح، مثل معبر كارني؛ و

□ تعزيز الأمن سوف يكون ضرورياً لملء الفراغ في مناطق الضفة الغربية التي تخليها إسرائيل⁽¹²⁵⁾.

مثل هذه التحسينات الفورية الميدانية، ستذهب شوطاً بعيداً نحو استقرار الأوضاع. ولكن، من أجل تغيير الأمزجة الشعبية والمناخ، يتوجب إجراء سلسلة من المحادثات السياسية الموازية بين عباس وألمرت. ويتوجب على اللجنة الرباعية تسهيل مثل هذه المحادثات، بعد تعزيزها بالمشاركات الإقليمية، وأن يتم التفاوض حول القضايا السياسية الأبعد مدى، والتي تقف عقبة أمام تسوية سلمية. وما دام أن الاتفاقية بين الفلسطينيين تنص على أن يكون عباس مسؤولاً عن "إدارة المفاوضات"، يتوجب على حماس أن تقبل بذلك؛ يضاف إلى ذلك، وتمشياً مع تلك الاتفاقية، فإن أية اتفاقية سياسية يتم التوصل إليها مع إسرائيل، تحتاج إلى إبرام من قبل المجلس الوطني الفلسطيني (وهي الهيئة الحاكمة في منظمة التحرير الفلسطينية)، أو من خلال استفتاء، وعلى الإسلاميين التقيد بالنتيجة. وكجزء من هذا المجهود، يمكن للجنة الرباعية، أو بوسيلة أقصر، للسكرتير العام للأمم المتحدة كوفي عنان، إعلان إطار تفصيلي أوسع لمعالج حل

(124) أوضح ناطق لحركة حماس بأن وقف لإطلاق النار أحادي الجانب غير قابل للاستدامة. "إن التهدئة في الحقيقة انتهت في 1 كانون الثاني 2006، ولكن في الواقع استمرت إلى أن تم التخلي عنها في تموز. حتى الآن تنشر حماس فقط قدرات محدودة. ولكنها لن، في أي ظرف كان، تجدد التهدئة إلا إذا كانت من الطرفين". مقابلة Crisis Group، مدينة غزة، 6 أيلول 2006.

(125) قال مسؤول حكومي سابق إنه إذا ما توفر الأفق السياسي الذي يحدد حدود 1967 كأساس لحل قائم على وجود دولتين، يجب على الفلسطينيين أن يفكروا في "انتشار لقوات دولية حتى ولو تعارض ذلك مع السيادة الفلسطينية". مقابلة Crisis Group، رام الله، أيلول 2006.

مقبول للنزاع. بالنسبة للسكرتير العام، سوف تكون فرصة مهمة للاعتراف مرة أخرى بفشل الأمم المتحدة في هذا الملف، ومسؤوليتها في المرحلة المقبلة، في المساعدة على تحقيق اتفاقية سلام عادلة ومقبولة. مثل هذا الخطاب، سوف يخدم أيضاً، كرسالة مفيدة لخلفه.

ما يتوجب تجنبه: هنالك إغراء شديد، في الولايات المتحدة بشكل خاص، لإيجاد الوسائل لتقوية عباس وإضعاف حماس، استباقاً لانتخابات مبكرة، أو مجابهة عسكرية. يمكن أن يتم ذلك عن طريق تقوية الحرس الرئاسي، والتأكد بأن جميع التحويلات المالية تتم من خلال الرئاسة، أو جعل إسرائيل تقدم أية نتائج. (إطلاق سراح أسرى، أو فتح معابر حدودية) من خلاله وحده⁽¹²⁶⁾. ولكن، وكما رأينا بشكل مأساوي في الأيام القليلة الماضية، فإن السعي لخلق مواجهة بين فتح وحماس، هي لعبة خطيرة، ومن شأنها، على الأغلب أن تثير المزيد من العنف الداخلي. حماس لن تقف مكتوفة الأيدي، إذا رأت عباس (وفتح) يتفان مساعدات عسكرية، كما أنها لن تسمح بأن يسود الهدوء، إذا كانت تفتقر إلى الأموال اللازمة لحكومتها. وبشكل أوسع، فإن استعادة القانون والنظام في المناطق ومع إسرائيل، يتوقف على تعاون بين حماس وفتح، والذي لن يتم، إذا ما سعت الولايات المتحدة وغيرها لخلق الواحدة من جهة، وتعزيز الأخرى من جهة ثانية.

د. التعامل مع سوريا، اكتشاف أفق اتفاقية إسرائيلية سورية

التعامل مع سوريا وتجربة استعدادها للتوصل إلى اتفاقية سلام مع إسرائيل، يجب أن يصبح أولوية. لجميع الأسباب التي ذكرت في هذا التقرير، فإن المخاطر التي تنطوي عليها سياسة طويلة في عزل هذا البلد، هي عزيمة جدا، مثلما أن التداعيات الإيجابية المتوقعة، نتيجة اتفاق سوري - إسرائيلي، بالغة الأهمية. اللجنة الرباعية - توافقا مع التفويض الذي نصت عليه خارطة الطريق بوجوب التوصل إلى سلام إسرائيلي - سوري، عليها أن تشرع في محادثات جدية موازية مع كلا البلدين، بغية اكتشاف مواقفهما وإمكانية التوصل إلى صفقة؛ ومع أنه من غير المحتمل أن ترغب الولايات المتحدة في المشاركة بمثل هذا الحوار، فيجب عليها، على الأقل، السكوت على قيام بقية أعضاء الرباعية بفعل ذلك.

وفي الوقت ذاته، ومن أجل كسر الجمود القائم حالياً، يجب على النظام السوري النظر في أخذ عملية جس النبض الخاصة بالسلام إلى مستوى آخر، أبعد كثيراً، وواعداً، عن طريق التعامل مباشرة مع الإسرائيليين. إن اقتراحاً لمحادثات فورية غير مشروطة على مستوى عالٍ، سوف يكون لها تأثير عميق جداً في إسرائيل، وسوف يساعد على تحويل الرأي العام⁽¹²⁷⁾.

هـ. تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 1701، بحكمة وكياسة

على الرغم من أن قرار مجلس الأمن الدولي 1701، قد ساعد في تحقيق وقف للعمليات العدائية، فقد فعل القليل لمعالجة الأسباب الكامنة وراء ذلك العنف - فيما يتعلق بالنزاع العربي - الإسرائيلي، بطبيعة الحال، ولكن كذلك قضايا لبنانية أضيقت. وبدلاً من ذلك، فقد ركّز القرار في الدرجة الأولى على تجريد حزب الله من السلاح، وهو موضوع لا يمكن التعامل معه بمفرده، أو تسبيحاً، دون تهديد توازن البلاد الهش. ونتيجة لذلك، يجب أن ينظر إلى القرار 1701، في أحسن الأحوال، على كونه انطلاقة لعملية، يجب أن تنفذ بحكمة وكياسة، من أجل تقادي اندلاع مواجهة لبنانية - لبنانية، أو إسرائيلية - لبنانية. وبالأخص، يجب أن لا ينظر أو يتعامل مع مسألة تجريد حزب الله من السلاح كأولوية، أو أن ينفذ في فراغ، متجاهلين الاعتبارات المحلية والإقليمية. لا يمكن أن يتم إلا تدريجياً وموازية مع خطوات تهدف إلى معالجة المبررات التي يثيرها الإسلاميون، من أجل الإبقاء على وضعهم العسكري⁽¹²⁸⁾. وهذا يتطلب:

□ تقوية قدرات ومصداقية وشرعية الدولة المركزية وجيشها، وجميعها أهداف يؤيدها حزب الله. هذا يمكن تحقيقه فقط، إذا أصبح ينظر إلى الدولة كقوة تؤكد سيادتها على الميليشيات المحلية وسوريا، وكذلك، مقابل إسرائيل، أي بعبارة أخرى، إذا استطاعت الدولة الاستجابة إلى قلب وجهات نظر حزب الله ألا وهو: أن الجيش عقيم، وأن تعهدات المجموعة الدولية بضمان سيادة لبنان، هي بدون

⁽¹²⁷⁾ في مقابلته مع دير سيجل، سئل الأسد ما إذا يريد مقابلة أولمرت. السؤال ما إذا ساجتمع يوما مع أولمرت، أو أضافه في يوم من الأيام هو أمر سأأخذ قراراً بشأنه عندما يحين الوقت". دير سيجل، 24 أيلول 2006.

⁽¹²⁸⁾ ستتم معالجة هذه الأسئلة بإسهاب أكبر في إيجاز ل Crisis Group عن وضع ما بعد الحرب في لبنان.

⁽¹²⁶⁾ لقد قيل بأنه أحد أهداف زيارة وزيرة الخارجية رايس التي تمت في بدايات شهر تشرين الأول إلى الشرق الأوسط. هارتس، 1 تشرين الأول 2006.

أية قيمة، وأن حزب الله وحده هو القادر على الدفاع عن الوطن وانتزاع تنازلات إسرائيلية (129). وقد أعرب رئيس وزراء لبنان الأسبق عن ذلك، على النحو التالي: الموقف الأمريكي هو "كيف نحمي إسرائيل؟ وما نريه هو صيغة حول كيفية حماية لبنان" (130).

هذه الاعتبارات ليست منفردة أو منعزلة، بل إن لها أهمية خاصة إلى الشيعة، الذين، أكثر من غيرهم، قد تحملوا ثقل الهجمات الإسرائيلية، على امتداد عشرين عاماً من احتلال جنوب لبنان، وحتى الحرب الأخيرة التي خبروها، وكانوا فيها الفريق المستهدف بالهجمات. إحدى أدق المهام سوف تتمحور حول تحديد وتوصيف استراتيجية الدفاع الوطني، والتي تشمل تحويل الجيش (أحد المؤسسات النادرة المؤلفة من منتسبي مختلف الطوائف) من قوة بوليس إضافي، مهمته الحفاظ على الأمن والنظام، إلى مؤسسة عسكرية حقيقية، يعهد إليها حماية الوطن.

إعطاء الدولة مركزاً رئيسياً في إعادة إعمار البلاد، عن طريق تحويل أموال المانحين من خلال الحكومة، وتركيز المساعدات على المناطق التي كانت محرومة زمنياً طويلاً، والتي أصيبت أكثر من غيرها خلال الحرب، وبشكل رئيسي الجنوب وسهل البقاع.

معالجة القضايا المتعلقة مع إسرائيل، وفي مقدمتها وضع مزارع شبعا، والسجناء اللبنانيين المحتجزين لدى إسرائيل، وانتهاكات إسرائيل لسيادة لبنان؛ و

دمقرطة النظام السياسي بإعطاء الطائفة الشيعية مكانها الذي تستحقه. الشيعة يعتبرون حزب الله، ممثلهم الرئيسي وأكثره فعالية، في نظام قائم في صميمه على التمييز

وعدم المساواة؛ تجريد الحركة من السلاح، في غياب مقابل سياسي (بدرجة رئيسية قانون انتخاب جديد)، ينظر إليه على أنه إضعاف كبير لمركزهم.

وأخيراً، أي استقرار حقيقي، يتطلب التقدم فيما يتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي، ويُفضل كذلك، أن يشمل جبهة الولايات المتحدة وإيران.

بالنسبة للأخيرة، فإنه يتطلب حواراً حقيقياً بين الجانبين، يتجاوز مجرد المشكلة النووية، ويشمل العراق، ومخاوف الأمن الإيرانية المشروعة، والصراع العربي - الإسرائيلي، والعقوبات الاقتصادية الأمريكية. فعلى امتداد ثلاثة عقود، فشلت جهود الولايات المتحدة، من خلال عزلها سياسياً واقتصادياً، في تغيير السلوك الإيراني. وبدلاً من الإصرار على شروط مسبقة لبدء المحادثات، وبالتالي اعتبار الحوار كمكافئة، وليس كضرورة حتمية، يتوجب على الولايات المتحدة أن تعرض الدخول في محادثات فورية، حول آفاق عريضة من الأمور المعلقة.

ماذا يجب تجنبه: في الفترة المبكرة التي أعقبت الحرب، أعرب بعض المسؤولين الإسرائيليين عن اهتمامهم بتحسين العلاقات مع لبنان، وربما التوصل معه إلى تسوية شاملة (131). السعي للتحرك السريع على هذه الجبهة سوف يكون مكلفاً جداً للبنان؛ وكما يُعلمنا التاريخ، فإن من المحتمل أن يثير ذلك رد فعل فوري وعنيف، من قبل عناصر لبنانية ومن سوريا، الذي تعتبره خطأً أحمر إطلافاً. وقد أعرب رئيس الوزراء سنيرة عن هذه المخاوف عندما أكد أن لبنان "سوف يكون آخر بلد عربي يوقع اتفاقية سلام مع إسرائيل، بعد أن يوقع عليها 300 مليون مواطن عربي" (132). وبدلاً من ذلك، وبالتزامن مع محادثاتهما مع إسرائيل وسوريا، يتوجب على اللجنة الرباعية التباحث مع لبنان حول تصوره لتسوية شاملة.

(129) شرح وليد شرارة، المحلل اللبناني المقرب من حزب الله، قاتلاً: "إن مفاهيم مثل المجموعة الدولية أو القانون الدولي هي فارغة وسخيفة وبدون رصيد في الواقع. أي نتائج حققناها لم تكن بسبب المجموعة الدولية أو القانون الدولي، وإنما بسبب صمود المقاومة الإسلامية في أرض المعركة. إنه توازن القوى ولا شيء آخر الذي أدى إلى وقف إطلاق النار." مقابلة Crisis Group، بيروت، 9 آب 2006.

(130) مقابلة Crisis Group، سليم الحص، بيروت، 8 آب 2006.

(131) بعد مرور ثلاثة أسابيع من وقف إطلاق النار قال رئيس الوزراء أولمرت: "كم هو طبيعي ومفهوم أن يقوم رئيس الوزراء اللبناني بالرد على ندائاتي المتكررة التي وجهتها له، من خلال عدة أشخاص، وأن نقول "دعنا نجلس ونتصافح ونصنع السلام ونضع حد للعداء والغيرة والحقد بشكل نهائي الذي يشعر به فئات من شعبي تجاهكم". تم اقتباسه في صحيفة الجيروزاليم بوست، 4 أيلول 2006.

(132) صحيفة الديلي ستار، 31 آب 2006.

القدس/ عمان/ بروكسل، 5 تشرين أول (أكتوبر) 2006

ملحق أ خارطة إسرائيل



ملحق ب

خرائط الأراضي الفلسطينية المحتلة

خارطة قطاع غزة



خارطة الضفة الغربية



<http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/gz.html>

<http://www.cia.gov/cia/publications/factbook/geos/we.html>

ملحق ج

بيان زعماء العالم، 4 أكتوبر 2006

نحو تسوية شاملة للصراع العربي الإسرائيلي

في حين أن الشرق الأوسط غارق حالياً في أسوأ أزمة له منذ سنوات، ندعو إلى عمل دولي مُلح لإيجاد تسوية للنزاع العربي الإسرائيلي. لقد خسرت جميع الأطراف في هذا النزاع باستثناء المتطرفين في العالم الذين يتغذون على الغضب الشديد الذي يُثيرونه باستمرار. وكل يوم يمر يؤدي إلى إضعاف إمكانات نجاح حل سلمي ثابت. وباستمرار النزاع، سيتولد عدم الاستقرار والعنف في المنطقة وما بعدها. إن المخطط الرئيسي لما هو مطلوب معروف بشكل واضح، وفقاً لقرارات مجلس الأمن لعام 1967 و338 لعام 1973، واتفاقات كامب دافيد للسلام لعام 1978، ومعايير كلينتون لعام 2000، ومبادرة التحالف العربي لعام 2002، وخارطة الطريق المقترحة في عام 2003 من قبل المجموعة الرباعية (الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا). ويجب أن يكون الهدف الأمن والاعتراف الكامل بدولة إسرائيل ضمن حدود معترف بها دولياً وإنهاء الاحتلال للشعب الفلسطيني في دولة مستقلة قابلة للحياة ذات سيادة وإعادة الأراضي المفقودة لسوريا.

نؤمن بأن الوقت قد حان لعقد مؤتمر دولي جديد بأسرع وقت ممكن وبحضور جميع الأطراف المعنية، والذي سيتم من خلاله رسم خريطة جميع عناصر اتفاقية سلام شاملة وتوليد قوة دافعة لمفاوضات مفصلة. وسواء تم التمكن من عقد مثل هذا المؤتمر المبكر أو لم يتم، فهناك خطوات حاسمة يجب اتخاذها من قبل الأطراف الرئيسية، ومن ضمنها:

- دعم حكومة وحدة وطنية فلسطينية، مع إنهاء المقاطعة السياسية والمالية للسلطة الفلسطينية.
- محادثات بين القيادتين الإسرائيلية والفلسطينية بواسطة المجموعة الأوروبية ومعززة نتيجة مشاركة الجامعة العربية ودول إقليمية محورية حول تعزيز الأمن المتبادل بسرعة وإتاحة المجال لإحياء الاقتصاد الفلسطيني.
- محادثات بين القيادة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية حول القضايا السياسية الرئيسية التي تقف في طريق الوصول إلى اتفاقية نهائية برعاية المجموعة الرباعية المعززة.
- محادثات موازية بين المجموعة الرباعية المعززة وإسرائيل وسوريا ولبنان لمناقشة الأسس التي يمكن بناء اتفاقات إسرائيلية لبنانية وإسرائيلية سورية عليها.

لا يستطيع أحد أن يستخف بصعوبة القضايا الضمنية أو بشدة المشاعر التي تُثيرها. ولكن، إذا كان بالإمكان حل النزاع العربي الإسرائيلي بجميع عواقبه البغيضة، فهناك حاجة شديدة إلى تفكير جديد وضخ إرادة سياسية جديدة. ولا يمكن طلب أقل من ذلك في هذا الوقت.

ملحق د

اتفاق عباس - هنية

النص الكامل لاتفاق حكومة الوحدة الوطنية بين رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس الوزراء كما نُشرت في جريدة الأيام اليومية الفلسطينية بتاريخ 20 أيلول 2006.

برنامج لحكومة جديدة: إقراراً بوثيقة الاتفاقية الوطنية (وثيقة الأسرى) الموقعة من قبل رئيس السلطة الفلسطينية والحكومة الفلسطينية والمجلس التشريعي الفلسطيني والفصائل الفلسطينية المختلفة، والتي يعتبرها الجميع الإطار الرئيسي للمرجعية للشعب الفلسطيني في هذه المرحلة الحاسمة، واعترافاً بالتضحيات التي قدمها شهداؤنا وأسراونا والمصابون والمبعدون، وبهدف دعم حقوق الشعب الفلسطيني والدفاع عن إرادته الوطنية، وتأكيداً على الوحدة الوطنية الفلسطينية، ومن أجل تحقيق مبادئ الشراكة، يتضمن البرنامج الذي تم تبنيه من قبل الحكومة الجديدة الأمور التالية:

- 20- ستدعم الحكومة حق الشعب الفلسطيني في النضال والكفاح لتحرير أرضه وإنهاء الاحتلال بكافة الوسائل الشرعية، واستئصال المستوطنات وجدار الفصل العنصري، وتأسيس دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة كاملة على جميع الأراضي المحتلة في عام 1967 مع المناطق المجاورة وعاصمتها مدينة القدس.
- 21- ستدعم الحكومة جميع الجهود لإنجاز ما تم الاتفاق عليه في القاهرة في آذار 2005 فيما يتعلق بإصلاح وتفعيل وترسيخ منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. وتؤكد على الحاجة لأخذ إجراءات عاجلة لاستكمال هذه العملية قبل نهاية هذا العام.
- 22- ستحترم الحكومة الاتفاقات الموقعة من قبل منظمة التحرير الفلسطينية، الإطار السياسي للمرجعية للسلطة الفلسطينية، بما يضمن دعم المصلحة الأساسية للشعب الفلسطيني وحماية حقوقه.
- 23- ستدعم الحكومة رئيس السلطة الفلسطينية في جهوده لوضع خطة فلسطينية للتحرك السياسي لتحقيق الأهداف الوطنية على ضوء مبادرة السلام العربية وقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، طالما أنها لا تمس بحقوق الشعب الفلسطيني.
- 24- ستعاون الحكومة مع رئاسة السلطة الفلسطينية لرفع الحصار غير العادل المفروض على الشعب الفلسطيني. ولن تأل الحكومة جهداً لضمان رفع الحصار، وحشد الدعم السياسي والمالي والاقتصادي والإنساني العربي والإسلامي والدولي.
- 25- ستسعى الحكومة لتحرير جميع السجناء الفلسطينيين المعتقلين في السجون الإسرائيلية بدون أي استثناء أو تحيّر، وستبذل أقصى جهدها لضمان عودة المحتجزين إلى بيوتهم.
- 26- تؤكد الحكومة على حق العودة والتمسك به، وتدعو المجتمع الدولي لتنفيذ فقرات قرار الأمم المتحدة رقم 194 بخصوص حق العودة للاجئين الفلسطينيين وتعويضهم. وستقوم الحكومة بمضاعفة الجهد لدعم ومساندة ورعاية اللاجئين الفلسطينيين والدفاع عن حقوقهم.
- 27- (ألغي فيما بعد) سيتم إعادة تنظيم اللجنة العليا للمفاوضات من أجل تعزيز المشاركة السياسية والدفاع عن المصلحة الوطنية بشكل أفضل